

# الردع

## مفهوم استراتيجي

### في مواجهة تحديات معاصرة



# الردع

مفهوم استراتيجي

في مواجهة تحديات معاصرة

الردع:

مفهوم استراتيجي في مواجهة تحديات معاصرة

المدير العام:

د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي:

د. عبد المنعم سعيد

تحرير:

د. رغدة البهي

منسق عام:

أميرة طارق

إخراج فني:

أحمد حسني



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الردع: مفهوم استراتيجي في مواجهة تحديات معاصرة

رقم الإيداع: ٢٠٢١/٢٦٣٤١

التقديم الدولي: 5 - 7 - 86012 - 977 - 978

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

04	تقديم: تغير طبيعة الردع النووي والتقليدي في البيئة المعاصرة	1
	د. رعدة البهي	
10	الردع: المفهوم والافتراضات والإشكاليات	2
	د. رعدة البهي	
20	الردع الاستراتيجي الشامل في مواجهة التحديات المعاصرة	3
	د. إسراء أحمد إسماعيل	
30	المحددات النفسية للردع ودورها في سد الفجوات المفاهيمية والعملية	4
	د. عزة هاشم	
42	الحرب الهجينة: سبل مستحدثة لردع تهديدات غير تقليدية	5
	د. شادي عبد الوهاب منصور	
52	آليات تحقيق الردع في الفضاء السيبراني	6
	د. إيهاب خليفة	

#### ”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/الإصدار، بأي شكل من الأشكال،  
أو بأية وسيلة من الوسائل، سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.

# تقديم

## تغير طبيعة الردع النووي والتقليدي في البيئة المعاصرة

— د. رعدة البهي

تزخر البيئة الدولية المعاصرة بالتهديدات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. وهو الأمر الذي انعكس، بشكل أو بآخر، في عدد من المفاهيم (مثل: الحرب السيبرانية، والحرب الهجينة، وحروب الهوية، والحروب الثقافية، وغير ذلك). وهو ما يعني أن التهديدات غير التقليدية بلغت من الضراوة ما يرقى إلى حد الحروب، ولكن مع الأخذ في الاعتبار بجملة من التغيرات التي طرأت عليها، وفي مقدمتها: تغير أطراف الحروب ليخوضها الدول والفاعلون من غير الدول على حد سواء، وتغير ساحتها لتستهدف المجتمعات والشعوب من الداخل، وتغير أدواتها لتوظف الفضاء السيبراني والأدوات الإعلامية وغير ذلك؛ ما يعني -في مجمله- أن ردع تلك التهديدات بات ضرورة حتمية.

### أولاً- تغير طبيعة الردع النووي:

ارتبط الردع منذ نشأته بالتهديدات التقليدية، وإن تزايدت أهميته في مرحلة الحرب الباردة؛ لأنه حال دون اندلاع حرب عسكرية طاحنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي؛ حيث هدف الردع في تلك المرحلة إلى الحيلولة دون اندلاع حرب نووية، غير أن ذلك أخذ في التغير بفعل إقدام الولايات المتحدة على تطوير أسلحة نووية محدودة قابلة للاستخدام. ومع تضائل احتمالات الحرب النووية، يصبح الهدف الأكبر للردع هو إدارة المخزون النووي، وضمان عدم إساءة استخدامه. وأياً كان عدد الدول المالكة للأسلحة النووية، تسعى تلك الدول كافةً إلى دمج قدراتها النووية بقدراتها التقليدية، في إطار شامل للردع تجد الجيوش وسيلة لتطبيقه على المستوى العملي.

وبعبارة أخرى، بُني المنطق التاريخي للردع على أن امتلاك دولتين للسلاح النووي، من شأنه أن يردع كلتيهما عن شن الحرب، فيزداد الاستقرار في الوقت الذي يزداد فيه عدد الدول المالكة للسلاح النووي، غير أن بعض مالكي الأسلحة النووية لا يسعون إلى الردع، بل إلى توظيف تلك الأسلحة على نطاق واسع بمجرد فشله في تحقيق الأهداف التي يروجها. كما تصدى الردع النووي للإرهاب النووي، واكتسبت الأسلحة النووية مهامً جديدةً، كردع الهجمات المحتملة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية، ومنع القوى الإقليمية من تحدي الولايات المتحدة وحلفائها. وبعبارةٍ أخرى، تعددت دوافع تطوير الترسانات النووية الجديدة، واستكشاف واستحداث قدرات جديدة للأسلحة النووية (الخيارات المرنة للاستخدام النووي).

ولا شك في تحول عقيدة القوة المضادة إلى "سياسة الحد الأدنى من الردع"، الذي من شأنه أن يجعل الانتقام عقب التعرض لهجوم نووي هو المهمة الوحيدة للأسلحة النووية، فضلًا عن التحول من ردع القوى العظمى إلى ردع الفاعلين الإقليميين، ومن الردع بالعقاب إلى الردع بالإنكار، إلى حد إعادة النظر في مفهوم التدمير المتبادل المؤكد، والتحول من النهج القائم على التهديد إلى النهج القائم على القدرات، الذي يسعى إلى تطوير القدرات ضد التهديدات المحتملة الحالية والمستقبلية.

وتكشف البيئة المعاصرة تحولًا من استراتيجية "ردع واحد يلائم الجميع" إلى أنواع متباينة من الردع، تتميز باختلاف كل حالة على حدة، ليعالج الردع بذلك حالات بعينها (مثل: الشبكات الإرهابية، والدول الطامحة إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك). فلا يمكن تحقيق التدمير والردع المؤكدين من جانب واحد بالأسلحة النووية فحسب، بل بالأسلحة الاستراتيجية التقليدية التي يمكنها أن تستهدف أصول العدو من أسلحة الدمار الشامل بضربة دقيقة أيضًا، ناهيك عن الافتقار إلى الاستثمار في البنية الأساسية، سواء البشرية أو المادية، التي يعتمد عليها السلاح النووي. ولذا، فإن مصداقية الردع النووي ستتآكل في المستقبل المنظور ولا بد. وما يدل على ذلك، عدم القدرة على تجربة الأسلحة النووية من أجل ضمان سلامتها أو مصداقيتها.

وبوجه عام، تكشف مراجعة الردع الأمريكي عن تحديد الغرض من امتلاك الردع النووي في ردع أي هجوم نووي على الولايات المتحدة أو حلفائها أو شركائها؛ ما يعكس ما تُسمى الضمانات الأمنية السلبية، بمعنى أن الولايات المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية إذا هاجمتها دولة -سواء بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية- ما دامت تلك الدولة غير نووية، وفي امثال تام للالتزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار. ولم يعد الردع الأمريكي الموسع كافيًا لضمان أمن أوروبا مع تزايد التهديدات الأمنية التي تتعرض لها من جراء تنامي العمليات الإرهابية، فلم يُعد ممكنًا الاعتماد على الضمانات النووية الأمريكية وإغفال القوة الأوروبية التقليدية.

وتقدم الصين بدورها مفاهيم جديدة؛ يأتي في مقدمتها "الردع الوجودي"، بمعنى أن جزءًا صغيرًا من القوة الانتقامية الصينية سيظل صامدًا عقب الهجوم للانتقام. ويختلف ذلك عن الردع في بعدين: أولهما أن الردع يتطلب إمكانية الانتقام بدلًا من ضمان الانتقام. وثانيهما أن الردع يتطلب قوة انتقامية نووية صغيرة فقط بدلًا من القوة الانتقامية الضخمة. ومن الممكن أن يؤدي الردع والاعتماد على الأسلحة النووية إلى زعزعة الاستقرار وخلق سباق تسلح، وهو ما تقدمه حالة كوريا الشمالية من تكرار تهديداتها، لتسفر عن زعزعة الاستقرار بفعل سوء التقدير، وخلق سباق تسلح في شمال شرق آسيا. فيما تقدم حالة إيران ما يُسمى "الردع القائم على الدمار الشامل والمتبادل"؛ فالحصول على الأسلحة النووية يجعل الدول المتصارعة أكثر حذرًا في تعامل بعضها مع بعض، ويقلل من احتمالات الحرب بينها كلما زادت القدرات الدفاعية والرادعة.

وتقدم الحالة الروسية مفهومًا هامًا وهو "الضرر المحدد سلفًا"؛ إذ يختلف هذا المفهوم عن مثيله في فترة الحرب الباردة، في فكرة الضرر غير المقبول؛ فلا يفترض المفهوم ضررًا واسع النطاق للمهاجم. وبدلاً من ذلك، يعرف الضرر من خلال مصالح الخصم والفوائد المتوقعة من الصراع. فلم تعد روسيا ترى الردع الاستراتيجي (القائم على القدرة على إلحاق أضرار غير مقبولة للقوى الكبرى) محورياً لاستراتيجيتها الأمنية. ومن التحولات البارزة التي طرأت على الردع أيضاً اعتماده على القوة التقليدية، جنباً إلى جنب مع الدفاع الصاروخي؛ ما يعكس تكييف خصائص الأسلحة النووية مع التهديدات الجديدة.

### ثانياً- تغير طبيعة الردع التقليدي:

لا شك في أنه قد تغيرت أهداف الردع، وطبيعة الخصم المستهدف رده، بل القدرة على الردع أيضاً، والسياق الذي يعمل في إطاره كذلك؛ فقد تصدى الردع في المراحل المتعاقبة من تطوره لعدد من التهديدات التقليدية، بيد أنه بات مُطالَباً بالتصدي للتهديدات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. ولم يعد الردع يعتمد على تقييم قدرات الخصم فحسب، بل على تقييم نواياه أيضاً، وهو الأمر الذي تتزايد صعوبته بالنظر إلى عدم إتاحة المعلومات الكافية عن الخصم، وتبني الأخير خطاباً قد لا يعكس تفكيره الاستراتيجي بالضرورة. والردع بطبيعته يكتنفه الغموض؛ فما قد يعتبره طرف ما دفاعياً، قد يفهمه الطرف الآخر على أنه هجومي عدواني.

ويمكن القول إن الردع لم تتغير طبيعته فحسب، بل تغيرت علاقات القوى الكبرى أيضاً بالمقارنة بما كان سائداً في فترة الحرب الباردة، وكل منهما دالة في الآخر؛ بمعنى أن التغير في أحدهما لا بد أن يُصاحبه تغيير في الآخر. فقد أدت الاعتماد المتبادل إلى ارتفاع تكلفة الحرب العسكرية، فانخفضت جدواها كآلية لحل الخلافات بين الدول، غير أنها لا تزال تتمتع بجدواها كآلية فاعلة في التهديد والردع. كما بات الأخير دالة في عدد من العوامل الداخلية؛ منها: طبيعة الأنظمة السياسية للقوى الكبرى، ومدى انخراطها في المؤسسات الدولية التي أنشأتها الديمقراطيات الغربية. ولعل نجاح أو فشل الردع في تحقيق أهدافه رهن بهذا المفهوم، ورهن أيضاً بالكيفية التي ستتغير بها علاقات القوة بين القوى الكبرى في النظام الدولي.

وتتعدد المتغيرات التي تؤثر في علاقة الردع والمرتدع لتشمل: المعلومات، والقيادة السياسية، والعواطف، والعقل البشري، والدين والقيم، والثقافة؛ إذ يخلق تباين الثقافات الاستراتيجية أطراً قيمية مختلفة؛ فالقادة الذين ينتمون إلى ثقافات الشرف، على سبيل المثال، من المرجح أن يلجئوا إلى التصعيد ردًا على التهديدات التي يواجهونها بعيدًا عن حسابات المكسب والخسارة،

وفي اتجاه مضاد للعقلانية؛ ما يزيد صعوبة ردعهم. وبوجه عام، تحدد ممارسة الردع من هو الفاعل العقلاني، على نحو يؤثر في سلوك الفاعلين، كما يؤثر خطاب الردع في تشكيل معرفة الفاعلين، ويحدد كيفية تواصلهم وتصرفاتهم.

ولم يعد الفاعل العقلاني ينصرف إلى الدولة القومية فحسب، بل تصدى الردع كذلك للفاعلين من غير الدول، وإن كان من الضروري التفرقة بين توظيف الردع لمواجهة الأهداف والأدوات التي تنتهجها الجماعات الإرهابية لمنع الإرهاب أو القضاء عليه من ناحية، وبين كونه وسيلة للحد من نجاح عملية إرهابية أو هجوم إرهابي محتمل من ناحية ثانية؛ فمن المرجح تزايد فاعليته في الحالة الأخيرة بالمقارنة بالأولى.

وقد قدّم ردع الفاعلين العنيفين من غير الدول طرقًا مبتكرةً لكيفية الردع، سواء "الردع غير المباشر" (أي من خلال الضغط على أطراف ثالثة تُسهل الإرهاب وتحتضنه بدلاً من ردع الإرهابيين أنفسهم) أو "الردع بالإنكار" (أي من خلال درء أو تقليل الضرر المتكبد في حالة الهجوم الإرهابي على سبيل المثال، ومن ثم التخفيف من آثاره المحتملة) أو "الردع بالعقاب" (أي من خلال تحديد أهداف ذات قيمة عالية تجعل القيادات الإرهابية الأكثر تطرفًا تحسب التكاليف والفوائد المحتملة) أو "الردع التكاملي الثلاثي" (أي استخدام دولة واحدة للتهديدات والعقوبات ضد دولة أخرى لردع الفاعلين من غير الدول عن شن هجمات من أراضي تلك الدولة الأخرى).

ويمكن للدول أن تواجه الفاعل العنيف من غير الدول بمفردها، أو قد تتعاون مع حكومات الدول الأخرى للمزج بين القوة والدبلوماسية (أي الدبلوماسية القسرية). ورغم أن جمع المعلومات الاستخباراتية لا يُعد رادعًا في حد ذاته، فإنه عامل مساعد في تطوير خيارات أخرى عسكرية رادعة. ويمكن للإطار القانوني الفاعل أن يُؤتي ثماره في ردع عنف الفاعلين من غير الدول من خلال ردع مَنْ يعاونهم أو يُسهل أنشطتهم.

كما تلعب المواجهات الأمنية التي تعتمد على الأداة العسكرية دورًا هامًا في مواجهة التنظيمات الإرهابية بفعل عدد من الأسباب؛ أهمها إظهار قدرات الدول المادية على ردع من يخترق أمن المجتمع، وتحقيق الردع الخاص للإرهابيين ومن على شاكلتهم، من خلال إرسال رسالة مفادها أن الدولة في حالة من الجاهزية ضد أي تهديد لها، ناهيك عن تحقيق "الردع العام" من خلال تأكيد سيف الدولة وسلطان الشرعية للتصدي لمن يفكر في اختراق أمن المجتمع.

وهو ما يُؤكد أن استخدام القوة العسكرية الفعلي لا يعد فشلاً للردع، بل أضحي -على النقيض- ضرورة لضمان فاعليته، وبخاصة إذا كان الهدف يتطلب أمداً زمنياً ممتداً. ولا بد أن يكون الردع أداة مكتملة تدعم النظام القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب والانتشار النووي، بحيث يضغط على حكومات الدول الأعضاء المتعاطفة مع الإرهاب، أو التي تُحرض عليه، ويلاحق من يشجعون التخريب النووي والإرهاب، ويقطع الإمدادات من المنبع.

ويتطلب الردع السيبراني بدوره تطبيق طرق وأساليب جديدة، وإعادة تكييف مفاهيم الردع التقليدية لتناسب مع ذلك المجال الجديد. وعلى التطبيق العملي لاستراتيجية الردع السيبراني أن يشمل إزالة أي ملاذ آمن للخصوم، وتحديد المسموح وغير المسموح به في الفضاء السيبراني، وفرض التكاليف، وإنكار الفوائد، وحمل الخصم على ضبط النفس.

ويقدم الردع السيبراني عددًا من المفاهيم الحديثة نسبيًا على صعيد نظرية الردع؛ أهمها "الردع السلبي" (المتمثل في عدم فعل أي شيء مباشر ضد الخصم، مع تطوير الأنظمة الأمنية باستمرار)؛ فمن شأن الردع السلبي أن يرفع تكاليف أي هجوم سيبراني في المستقبل؛ ما يقلل فرص حدوثه. ويظل السبيل الأمثل توسعة مفهوم الردع الكلاسيكي كي يتلاءم مع الردع السيبراني؛ إذ يختلف الردع في عصر المعلومات كثيرًا عنه في عصر الحرب الباردة؛ حين اعتمد على التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل. فقد تميزت فترة الحرب الباردة بقلّة عدد الدول المالكة للسلاح النووي، على عكس الدول التي تسعى إلى تطوير أسلحتها السيبرانية. كما يتعارض غموض الردع السيبراني مع وضوح الردع النووي؛ فالحديث عن الردع السيبراني بات أكثر مرونةً، وتضمّن اقتربات مختلفة نظرًا إلى الاختلاف الجذري بين الهجمات السيبرانية والتقليدية. فعلى الردع السيبراني التصدي لمختلف الطرق التي يحدث بها الاختراق، أو تُشن بها الهجمات السيبرانية. لذا، يجب تبني مفهوم واسع من الردع يستخدم نهجًا شاملاً لدمج كل عناصر السلطة الوطنية

والدبلوماسية والعسكرية والقانونية؛ لتعزيز أمن المعلومات، وخلق حالة من عدم اليقين في أذهان الخصوم حول فاعلية أي نشاط سيراني، وزيادة تكاليفه وعواقبه. كما بات ضروريًا تطبيق الردع من خلال فرض التكلفة للتأثير في حسابات المكسب والخسارة بالجمع بين القدرة والرغبة في الرد على الهجمات السيرانية، على نحو يتسق مع أحكام القانون الدولي، بحيث لا تقتصر تلك التدابير على إنفاذ القانون، بل تشمل فرض عقوبات على المهاجمين، وشن عمليات سيرانية هجومية ودفاعية، واستنفاد جميع الخيارات المتاحة لاستخدام القوة العسكرية.

وعلى صعيد ردع التهديدات السيرانية، يمكن القول إن وضع قوانين الجرائم السيرانية هو خطوة كبرى نحو التصدي لمختلف التهديدات المحتملة؛ فقد بات لزامًا على كل دولة اتخاذ التدابير المعقولة والمناسبة لتأمين بنيتها المعلوماتية من خلال وضع تدابير قانونية لضمان أمن وفاعلية شبكات الاتصالات الدولية. وهذا يؤكد المسؤولية الجماعية للدول عن الأمن السيراني العالمي. ومن السبل المقترحة للردع، الذهاب إلى الظلام وإغلاق الشبكات كافةً؛ فجميع النظم والشبكات التي تُشكل جزءًا من البنية التحتية للمعلومات الوطنية لا ترتبط بالضرورة بشبكات أوسع أو بالإنترنت؛ إذ يحاول هذا النهج حرمان العدو من الوصول إلى الأنظمة والشبكات القيمة التي تحوي بيانات مهمة قد يؤدي استهدافها إلى نتائج كارثية.

**وختامًا**، امتد الردع واتسعت مظلته لتطال الإرهاب والحروب الهجينة والتهديدات السيرانية وغير ذلك من تهديدات على نحو استلزم تغيير استراتيجيات الردع وإعادة تطويعها لتناسب كل تهديد على حدة. وبوجه عام، يجب أن تتضمن استراتيجية الردع الناجعة عددًا من العناصر؛ يأتي في مقدمتها إنفاذ القوة، وفرض العقوبات، وتطوير ونشر قدرات دفاعية لإحباط أي هجوم محتمل، فضلًا عن إنشاء قوات متخصصة للمهام السيرانية، وتطوير وتعزيز البنية التحتية العسكرية والتجارية المهمة كي تصد أي هجوم محتمل، ناهيك عن تعزيز وتطوير الاستخبارات لاكتشاف هوية المهاجم.

**المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**

# الردع: المفهوم والافتراضات والإشكاليات

— \* د. رغدة البهي

يرتبط الردع بالتلويح باستخدام القدرة التقليدية لإيقاع التأثير المطلوب في الخصم، ولتحقيق أهداف محددة عجزت أدوات السياسة الأخرى عن تحقيقها؛ أي أنه سياسة وأسلوب في العمل الاستراتيجي، ونظرية وتكتيك واستراتيجية. وبوجه عام، يستند الردع إلى عدة أدوات من قبيل الإيحاء أو إفهام الطرف الآخر بعدم الرضا عن موقف أو نشاط معين مصحوبًا بإمكانية التحرك لوقفه، بالركون إلى ما يمتلكه الطرف الأول من قدرات مادية ومعنوية تتيح له عرض القوة أو التلويح باستخدامها. وفي ضوء هذا المعنى، تسعى هذه الورقة إلى الوقوف على مفهوم الردع ومكوناته وعناصره وشروطه ومتطلباته، سعيًا إلى بلورة المفهوم ووقوفًا على مختلف جوانبه.

## أولاً- مفهوم الردع:

يرتبط الردع بالتلويح باستخدام القدرة التقليدية لإيقاع التأثير المطلوب في الخصم، ولتحقيق أهداف مطلوبة محددة عجزت أدوات السياسة الأخرى عن تحقيقها. وفي هذا الصدد، يُعرفه الجنرال «أندريه بوفر» بأنه «منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها أو -بصورةٍ أعم- منعها من الرد على موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدًا كافيًا حيالها»، والنتيجة التي يراد الحصول عليها بواسطة التهديد هي نتيجة سيكولوجية نفسية (1). فيما عرفه «بول هاث وبروس» بأنه «محاولة من صانعي القرار في دولة ما لإجبار صانعي القرار في أخرى على التجاوب مع مطالبهم» (2). وبوجه عام، يمكن الإشارة إلى عددٍ من التعريفات

المتداولة عن الردع؛ ذلك أنه يتبدل إلى أنواع مختلفة تبعًا لمداه ووسائل تحقيقه واختلاف زاوية النظر إليه (3)؛ وذلك على النحو التالي:

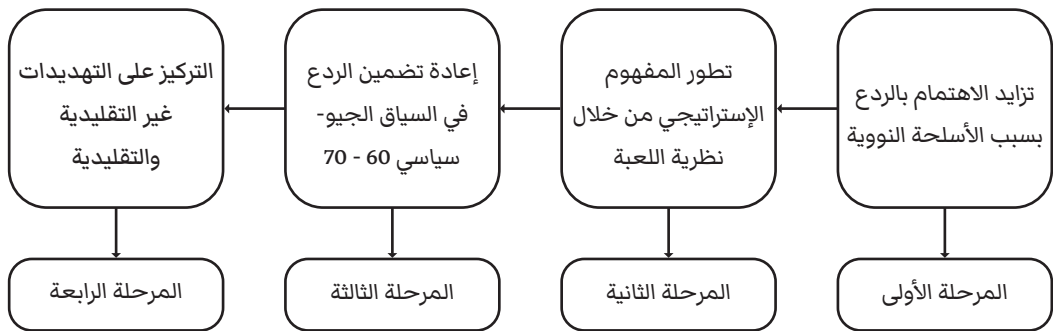
- الردع هو توليفة من استراتيجيتين؛ هما: تجنب الحرب، والفوز بها في حالة فشل الخيار الأول (4).
- يقوم الردع على إقناع الخصم بأن المكاسب التي سيحصل عليها من جراء بعض الأفعال لن تزيد عن الخسائر التي سيتكبدها (5).
- الردع هو «محاولة المدافع (Defender - D) منع المهاجم (Attacker - A) من اتخاذ مجموعة من الأفعال يراها الطرف الأول أنها غير مرغوبة. ومن ثم، يحاول المدافع ردع المهاجم من خلال التهديد بإحداث خسائر غير محتملة» (6).

- الردع هو «منع العمل بسبب الخوف من العواقب، أو هو حالة ناجمة عن وجود تهديد حقيقي من فعل مضاد»(7).
- الردع هو «القدرة على ردع الخصم عن الشروع في عمل عدواني؛ لأن التكاليف والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك لا تبرر المنفعة المتصورة»(8).

إذ يعتمد الردع على ركنين أساسيين؛ أحدهما مادي والآخر معنوي؛ ففي حين ينطوي الأول على تأمين كل مقتضيات القدرة ومستلزماتها على إنزال العقاب على نحو لا يقبل الشك باستخدام القوة؛ يتضمن الثاني معنًى سيكولوجيًا-نفسيًا غايته إيقاع التأثير النفسي في الخصم من خلال إقناعه بجدوى الانصياع للطرف الرادع. وبخلافه، فإن الخصم سيتلقى عقابًا لن يكون بمقدوره تحمل كلفته. وبذلك ينطوي الردع على عملية حسابية أو موازنة عقلانية تقارن بين المغامرات التي يمكن الحصول عليها أو المنافع التي يمكن جنيها، وبين الخسائر التي يتوجب دفعها أو تحملها من جراء الإقدام على عمل لا يكون موضع رضا أو قبول من قبل الطرف الرادع. فالردع هو -أولًا وقبل كل شيء- فعل يستهدف عقل الخصم لا فعله؛ حيث ينتج التأثير على إدراكه امتناعًا عما ينوي القيام به. ويكون التهديد باستخدام القوة جزءًا متممًا لإيقاع التأثير في الخصم(9).

## ثانيًا- موجات الردع:

مرت نظرية الردع-بالتوازي مع ما شهدتها الممارسة العملية من تطوراتٍ عدة على مدار عقود ممتدة-بعده من الموجات(10)؛ وذلك على النحو التالي:



## تطور نظرية الردع في ظل نظام توازن القوى النووية

المصدر: Frans-Paul Van Putten, Minke Meijnders & Jan Rood, Deterrence as a Security Concept against Non-Traditional Threats (Netherlands: Institute of International Relations Clingendael, 2015), p. 9

ولقد رأى منظرو المرحلة الثالثة أن الردع يجب أن يُنظر إليه في ظل السياقين السياسي والجغرافي اللذين يُطبق فيهما، وأن المرحلة الثانية من تطور نظرية الردع لم تفحص، على نحوٍ وافيٍّ، أسباب تأجج الصراعات والأزمات، وإن دلت أزمة الصواريخ الكوبية على نجاح الردع، عندما نجح القطبان الكبيران في تجنب الحرب النووية بينهما؛ ذلك أن عدم استخدام الأسلحة النووية أثناء الأزمة يدل على نجاح الردع النووي(16).

وقد أثرت تلك الأزمة في التنظير للردع بعد أن تولد على خلفيتها جدل بين ثلاثة تيارات رئيسية؛ يُجادل أولها في عدم أهمية الأسلحة النووية؛ لأنَّ خطر الحرب النووية لا بد أن يؤثر على السلوك السياسي، وهو الطرح الذي تولد عنه مفهوم "الردع الوجودي"؛ ذلك أن وجود القوات النووية لا بد أن يصاحبه خطر لا يمكن الحد منه، مفاده احتمالية تصاعد الصراع المسلح إلى حربٍ نووية. ويذهب ثانيها إلى أن المخاطر ليست بالأمر الثابت، بل يُمكن التلاعب بها عمدًا وعن وعي. وقد كانت أزمة الصواريخ الكوبية خير مثال على ذلك؛ لكونها مجازفة انطوت على خطواتٍ كان من الممكن لها أن تصل إلى حد الحرب النووية على نحوٍ لا يُمكن التحكم فيه أو التنبؤ به. وترى ثالثها أن توازن القدرات النووية - وليس توازن العزيمة أو القدرات التقليدية - هو الأمر الحاسم. وهذا التفسير لا يتنافى مع النهج الذي يشدد على المخاطر؛ لأنَّ قدرة الحكومة على السيطرة على المخاطر قد تتوقف إلى حدٍ كبير على قوتها العسكرية(17).

### ثالثًا- عناصر الردع:

ينهض الردع على جملة من العناصر الأساسية، وهي العناصر التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

تزامنت الموجة الأولى من نظرية الردع مع بداية النظام الدولي الثنائي القطبية، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وامتلاك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي للأسلحة النووية؛ فقد سُمي عقد الخمسينيات من القرن العشرين بالعصر الذهبي للاستراتيجية النووية (11). فقد كان لارتباط الردع بالقوتين العظميين دور هام في إكساب النظرية مكانة استراتيجية كبرى؛ فقد بات الردع النووي ركيزة في عقول الدارسين وصناع السياسة حتى تعددت الأدلة على اقتناع عديد من المسؤولين البارزين في إدارة "رونالد ريجن" بأنَّ الأسلحة النووية لها فوائد عسكرية، كالتلويح باستخدامها إذا فشلت قوات الناتو التقليدية في احتواء هجوم سوفييتي، وإن كان هذا لا يعني الإقدام على استخدامها(12). فعقب التدمير النووي لهيروشيما وناكازاكي، وإعلان اليابان استسلامها في الحرب العالمية الثانية، جادل عدد من المحللين بأنَّ الأسلحة النووية تؤسس لدور جديد ومختلفٍ للأسلحة(13). فالاستراتيجية العسكرية قبل الردع كانت تهدف إلى الفوز بالحروب، لكنها لاحقًا باتت تهدف إلى منعها(14).

لقد جاءت الموجة الثانية على خلفية تطور المفهوم الاستراتيجي للردع باستخدام نظرية اللعبة وغيرها. ويعد "توماس شيلينج" من أبرز مَنْ وصف الحرب بأنها عملية تفاوضية يحاول فيها كلا الطرفين التأثير على توقعات الآخر ونواياه عن طريق التهديد والآمال والأفعال، معتبرًا أن الحرب فن الردع والإكراه والترهيب، وأنَّ السلاح النووي أداة عقابية أكثر من كونها أداة لاحتلال أرض العدو(15).

وينطبق ذلك على الدولة الرادعة، هل هي دولة نووية أم دولة تستخدم أسلحة فوق تقليدية أو تقليدية؟(19)

• **بأية وسيلة أو أداة؟**: أما وسائل الردع وأدواته فتعني القدرات المستخدمة في الردع، وتشمل القدرات السياسية، والجيوستراتيجية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها. وعلى الرغم من وضوح العناصر التي يتكون منها الردع، فإن عديدًا منها يصعب الوقوف عليه، أو تحديده بدقة، ناهيك عن قياسه. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن أن يخلو أي نمط من أنماط الردع التي تعنى بها الدراسة عن العناصر السابقة، وقد يضاف إليها - في بعض الحالات - عناصر أخرى من قبيل دور العامل الخارجي، والقانون الدولي، والقيادة السياسية، والمسافة النسبية، وغير ذلك.

### رابعًا- افتراضات الردع:

على الرغم من كون الردع نظرية وتكتيكيًا واستراتيجية، فإن تلك التوصيفات كافةً تشترك في مجموعة من الافتراضات؛ هي:

• **العقلانية**: أي أن الدولة فاعل عقلائي، يستعين بحسابات المكسب والخسارة فيما تخوضه من صراعات؛ فإذا كانت الخسائر أكبر من المكاسب، سترتدع الدول عن الإقدام على خطواتٍ عدوانية في مواجهة خصومها؛ حيث تجد نظرية الردع جذورها في نظريات الاختيار العقلاني ونماذج اللعبة النظرية لصنع القرار؛ إذ تفترض أن قادة الدولة يقارنون بين الفائدة المرجوة من استخدام القوة العسكرية والخسائر المتكبدة من

• **من يردع من؟**: أي من هو الرادع؟ وهل يدافع عن قيم أم يسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية؟ ومن المرتدع؟ هل هو معتدٍ أم مدافع عن قيم معينة؟ وما الحلف الذي يتبعه؟ وهل هي دولة أم مجموعة دول؟

• **عمّ يتم الردع؟**: وبم سيكون الردع؟ بالعقاب إذا خالف التهديد الذي يقوم به الرادع؟ وهو ما يشمل سببًا عدة، منها: الردع بالعقاب وهو التهديد بالعقاب الشديد للخصم في حالة اتخاذه أو امتناعه عن أي عمل يريده منه الرادع، والردع بالحرمان ويقصد به إقناع الخصم بأنه محاصر تمامًا لدرجة تجعل أي عمل يقوم به ضد الرادع غير مُجدي، والردع بالتطمين، وهو إقناع الخصم بأن نوايا الرادع سليمة؛ ما يخفف من المخاطر المحتملة. وأخيرًا، الردع بالمصالحة الذي يتضمن مكافأة الخصم عن الإحجام عن أي عمل يريده الرادع أو الإقدام عليه(18).

• **تحت أي ظروف؟**: ما ظروف الردع؟ هل هي دولية أم إقليمية أم محلية حيث من الخطأ التعميم على أرض الواقع، وذلك لاختلاف الأقاليم عن بعضها البعض، واختلاف طبيعة الصراع والأسباب المؤدية له، فما ينطبق على دولة لا يمكن أن ينطبق على دولة أخرى. كما أن هناك اختلافًا في استخدام الردع بين المستويين الإقليمي والعالمية، للفتاوت في المصالح والنزاعات والقدرات المستخدمة في الردع وماهيتها. أما من ناحية الظروف المحلية، فيجب أن يؤخذ في الاعتبار طبيعة الدولة وحجمها.

منع الأعداء المحتملين من تبني سياساتٍ مستقبلية قد تدفعهم إلى الحرب؟ وكيف يمكن فهم الردع في الحالات التي يمتلك فيها أحد طرفي الصراع السلاح النووي دون الآخر؟

### خامسًا- شروط الردع ومتطلباته:

إن الردع مطالب، في بادئ الأمر، بالحفاظ على السلم والوضع الراهن، غير أنه مطالب أيضًا بمنع العمل المعادي، والحد من اتساع النزاعات وشمولها أو حدتها. وهذا الدور المتعدد للردع -الذي يبدأ من النوايا الدفاعية إلى الأثر الذي يُمارسه لصالح أعمال هجومية بحتة- يتطلب كشف وتحديد شروط ومتطلبات الردع(22).

إذ يتطلب الردع شرطًا مسبق لفاعليته وتمكينه من تحقيق أهدافه؛ هو إبلاغ الخصم بصورة قاطعة لا لبس فيها، بوجود تصميم على معاقبته والانتقام منه في حالة عدم إذعانه لما يُراد منه الانصياع له أو القبول به، وكذلك إفهامه أن الخسارة التي سئُمنى بها، إذا خاطر بالحرب، ستكون أفدح بكثير من أي كسب يأمل أن يحققه من ورائها، وهذا هو صميم عملية الردع برمتها.

من هنا، فإنه يصبح من الأهمية بمكان حقن التهديد بالمصادقية، وهو ما يعني عدم اكتفاء الطرف الذي يصدر عنه التهديد بتقديم دليل واضح يُبرز به تصميمه على ترجمة هذا التهديد إلى فعل مادي مؤثر تحت ضغط ما يتعرض له من استفزاز لا يمكنه احتماله، وإنما يجب أن يصحب ذلك تقييم دقيق للخسائر الفادحة التي يمكن أن تحيق بالخصم إذا تحول التهديد إلى واقع. وبدون ذلك تصبح جدية الردع ومصادقيته أمورًا مشكوكًا فيها(23).

ورائها. ومن ثم، يقع اختيارهم على ما يُعظم منفعتهم العامة(20). وبعبارة أخرى، تفترض نظريات الاختيار العقلاني أن الهدف الأساسي هو تعظيم الفائدة المتوقعة، ولكن منطري الاختيار العقلاني يدركون أن الفائدة يُمكن أن تختلف من فاعل إلى آخر، وقد يقوم بعض الأشخاص بتقليص الخسائر المتوقعة بشكل عقلائي، بينما قد يعظم الآخرون المكاسب المتوقعة، وقد يدرك فاعل المخاطر المتوقعة ورغم ذلك يُقدم على الفعل الذي يرغبه(21).

### • يعمل الردع بين الدول القومية: يتولد

هذا الافتراض من حقيقة أنه في النظام الدولي الحديث، تُعد الدولة القومية الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية. ويفترض بالدول أنها كيانات عقلانية بيروقراطية تحتكر الاستخدام العسكري للقوة، وهي كيانات شرعية، يُفترض بها أن تتخذ قرارات عقلانية حمايةً لمصالحها القومية. ولكن.. ماذا عن الفاعلين من غير الدول؟ وماذا عن الدول الفاشلة التي لا تتبع النموذج العقلائي الرشيد في صناعة قراراتها، وتفتقر إلى المؤسسات البيروقراطية التي تدير علاقاتها الخارجية مع غيرها من الدول؟

### • المنافسة المحتمدة: تعتبر الدول -في

إطار علاقة الردع- الحرب احتمالًا قائمًا ومستمرًا؛ إذ يعتقد القادة أن الأعداء لن يترددوا في الهجوم إذا ما سنحت لهم فرصة للنصر. ولكن ماذا عن السلاح النووي؟ هل يعد امتلاكه أداةً لمنع الصراع في المستقبل أم تجددده؟ هل يساهم السلاح النووي في

المقدرة الانتقامية، وصدق النوايا لتنفيذ التهديد وتحويله إلى عقاب، يضاف إلى ذلك قناعة الخصم واستجابته لطبيعة التهديد المسلط عليه. وتلك الثوابت تشكل -من حيث أداؤها الوظيفي- وحدة متكاملة؛ ذلك أن غيابها أو ضعف أحد عناصرها يؤثر بالسلب في الردع.

ومن ثم، يمكن إجمال ما سبق بالقول إن الردع ينصرف إلى تحقيق أهداف بالاستفادة من مخاوف الآخرين؛ لتحقيق غايات محددة (26). ومن ثم، لا ينطوي الردع على الاستخدام الفعلي للقوة؛ لأنه تهديد بها وليس استخدامًا لها، وتتزايد فاعليته إذا أدرك الخصم الخطوط الحمراء التي ستسفر عن تنفيذ التهديد الراجع، وهو ما يتطلب حسن التواصل بين الخصوم. فلا فائدة من مفاجأة الخصم برد أو تصعيد مفاجئ في وقت يُمكن للإشارة فيه أن تردع فعليًا ما في المقام الأول (27). وتفضيل أسلوب الردع على أسلوب الدفاع في استخدام القوة المسلحة للدولة يتطلب توافر عدة اشتراطات مثل:

- أن يكون في حوزة الدولة إمكانات كافية من القوة تتيح لها المقدرة على مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة.
- أن يكون هناك تصميم من قبل الدولة الراجعة على استخدام الإمكانات المتوافرة لديها من القوة إذا تجاوز الاستفزاز كل حد مقبول؛ فالإمكانات وحدها لا تكفي، وإنما يجب أن تقتزن بتصميم على القتال إذا اقتضى الأمر.
- أن تكون الدولة المهاجمة على علم دقيق بالإمكانات المتاحة لدى الدولة الراجعة؛ لأن المعرفة الدقيقة بها تُؤثر بالإيجاب في

ومما سبق، يتضح أن نجاح الردع يتطلب تهديد المرتد بما يتمتع بقيمة كبيرة له، وهو ما يتطلب أيضًا فهم العدو وثقافته ووضع الاستراتيجية والسياسي كما يراه هو، فضلًا عن القدرة على تنفيذ التهديد وتحمل عواقبه ودفع الطرف الآخر إلى تصديق هذا التهديد. وقد يُدرك العدو مصداقية ذلك التهديد، ورغم ذلك يقرر شن الحرب أو أعمال الأداة العسكرية (24). ويمكن إجمال متطلبات الردع في النقاط التالية:

- **المقدرة الثأرية:** أي القدرة على الانتقام وإلحاق الأذى بالخصم إلى أقصى مدى يُمكن للخصم تصوره؛ فامتلاك القدرة على إيقاع التأثير، بجانبه المادي والمعنوي، هو ما يُؤهل من يملكها الممارسة التهديد بها.
  - **التصميم على استعمال تلك المقدرة الثأرية:** وذلك في مختلف الظروف والمواقف دون تخاذل أو تردد، وتهديد الخصم على نحو يُؤثر في قناعته، وينصرف إلى إرادته صوب الامتناع عن سياسات أو اتخاذ قرارات لا تنسجم مع إرادة الطرف المههد.
  - **المقدرة على إيذاء الخصم:** وبدرجة تفوق أي ميزة يمكنه أن يحصل عليها من خلال مبادأته بالضربة الأولى.
  - **إنزال العقاب بالخصم:** فإذا لم يستجب الطرف المههد لإرادة الطرف المههد، فعليه أن يتوقع عقابًا لن يكون قادرًا على تحمله (25).
- تلك الشروط والمتطلبات تعد أركانًا أساسية لأي سياسة رادعة، وجميعها أسس ثابتة يصح معها القول إن الردع الناجح هو محصلة تفاعل

• **المتطلبات والشروط:** على الرغم من تعدد الأدبيات التي تتناول الردع بالتحليل، فإن المفهوم لا يزال غامضًا؛ ما يجعل من الصعوبة الوقوف على شروط فاعليته أو متطلباته أو عناصره(30). فعلى الرغم من ميل الدارسين إلى الاتفاق على أن نجاح استراتيجية الردع رهن بتواصل طرفي الصراع؛ لا تزال هناك صعوبة منهجية في استكشاف حيثيات ذلك. وقد ظلت تلك الإشكالية دون حل؛ إذ يشير عدد من الدارسين إلى وجود ارتباط بين استراتيجية الردع وتجنب العنف، إلا أنهم عاجزون عن تأسيس علاقة سببية بين الأمرين لا تتدخل فيها عوامل أخرى (31)، كما تعد مصداقية الردع النووي رهناً بتلويح أحد الخصوم باستعداده وجديته في استخدام الأسلحة النووية، بيد أن هذا لا بد أن ينعكس عليه بالضرورة، بل يؤثر فيه على نحو سلبي، نظرًا إلى إمكانية حدوث ما يسمى التدمير الذاتي. وعملية توصيل المعلومات الردعية هي عملية غير دقيقة غالبًا، وقد تحوي مفاهيم خاطئة تشوشها وتؤدي إلى فشل الردع في تحقيق الأهداف المرجوة منه(32).

• **عقلانية مفترضة:** يرفض بعض النقاد فكرة أن الدول والحكومات فاعلون عقلانيون؛ لعدد من الأسباب، منها كثرة الصراعات السياسية داخل الدولة وبينها وبين غيرها من الدول، فضلًا عن الافتقار إلى المعرفة المتبادلة بالثقافات الوطنية، وكذا فهم نوايا الخصم، بجانب إقدام بعض القادة على مجازفات غير محسوبة العواقب؛ فكيف

فاعلية الردع. أما سوء التقدير أو التقييم، فيترتب عليه إضعاف الشعور بقوة الردع المضاد، ومن ثم، الانسياق وراء الهجوم.

• أن يتوافر لدى الدولة الرادعة معرفة كافية بالقيم التي تحكم سلوك الدولة التي تُهدد بالهجوم، والوقوف على ما إذا كان هناك اختلاف في القيم بينها وبين المهاجم(28).

والجدير بالذكر أنه لا يوجد إجماع بين الأدبيات على الشروط اللازمة لنجاح الردع في تحقيق الأهداف المرجوة منه التي تتباين من أدبية إلى أخرى. ويُضاف إلى ذلك، تباين تلك الشروط بين نمط وآخر من أنماط الردع، وتباين أهمية كل شرط من تلك الشروط من حالة إلى أخرى.

### سادسًا- إشكاليات الردع:

تواجه أدبيات الردع عديدًا من الإشكاليات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجذور والأسس النظرية والمنهجية للنظرية؛ وذلك كما يلي:

• **الفلسفة الكامنة من وراء الردع:** يتعارض مفهوم الردع مع جهود نزع التسليح، ومع رغبة كل من الولايات المتحدة وحلف الناتو في بناء نظامٍ دفاعي صاروخي(29). كما يهدف الردع إلى منع حدوث العدوان؛ لذا لا يمكن مساواة أسلحة معروفة بأضرارها الكبيرة على السكان -مثل القنابل الحارقة، والأسلحة الكيماوية، والقنابل ذات الشحنات المتعددة- من جانب، والقنبلة النووية المفترض بها مبدئيًا ألا تُستعمل أبدًا من جانب آخر، وهو الأمر الذي يرتبط بمشروعية السلاح النووي.

النماذج والحالات التي شاركت فيها القوى النووية في حروبٍ تقليديةٍ. ولعل مثال ذلك حرب الأرجنتين وبريطانيا "حرب الفوكلاند"، وحرب الصين ضد كوريا. ويقود الاعتماد على الردع النووي المتبادل إلى التخصيب النووي وسباقات التسلح. وقد اتضح ذلك جلياً في مرحلة الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين، وانطبق ذلك على المستوى الإقليمي أيضاً كما في حالة الهند وباكستان. فمثلاً، دفع الردع كوريا الشمالية إلى امتلاك الأسلحة النووية، وقد يُسفر الردع عن عدم الاستقرار، وقد يتولد عنه مواقف حرجة، كتلك التي تنتج عن الحسابات الخاطئة، وسوء الفهم، والحوادث التقنية(35).

**ختامًا**، واجه الردع أسئلة صعبة تنال من مفهومه وما يعنيه وفاعليته (هل سيعمل الردع ويُحقق الأهداف المرجوة منه إذا تم اعتماده؟) وأخلاقيته (وبخاصةً أن استخدام القوة بشكلٍ فعليٍ سيُسفر عن مئات الآلاف من القتلى)، ومخاطره (فالأفراد معرضون للفشل.. والفشل يعني كارثة)، وعقلانيته (مقامرة بحسابات لا يُمكن التأكد من صحتها، وافتراضاتٍ لا يُمكن اختبارها). ولا يزال البحث في الردع يُقدم مزيداً من الأسئلة بالمقارنة بما يُجيب عنه، بل ازدادت التساؤلات منذ نهاية الحرب الباردة.

\* رئيس وحدة الأمن السيبراني

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يمكن التعامل مع ما يديه بعض القادة من استعداد للتضحية بشعوبهم بل حتى بأنفسهم؟ وليس من المؤكد أن يجدي الردع نفعًا أمام قائد لم يعد لديه ما يخسره، أو آخر اختل توازنه النفسي والذهني أمام شبح الهزيمة. فالاضطرار إلى مواجهة قائد لا يأبه لأي تهديد تتعرض له بلاده، كان من أسباب تنويع الخيارات النووية الأمريكية منذ عام 1960، ولاحقًا في غيرها من البلاد؛ إذ تتمتع تلك الخيارات بمصداقية أكبر مما كانت عليه قبل عشرين أو ثلاثين سنة مضت، بفضل ما أحرزته أنظمة الأسلحة النووية من تقدم في مجال دقة الإصابة. ويُمكن دعم نظام الردع بعد ذلك بواسطة أنظمةٍ أخرى، مثل الاستباق، والحماية. ومن ذلك مثلًا أن تدمير وسائل العدو بطريقةٍ وقائيةٍ تقليدية، يُعد خيارًا مُعتمدًا في استراتيجيات بعض الدول، لكن الضربة الاستباقية غير شرعية، والضربة الوقائية حافلة بالمخاطر(33).

• **الجدوى والفاعلية:** تُعد جدوى الردع وفاعليته من أهم الموضوعات الكبرى التي دار حولها النقاش. وأولى المسائل التي تُطرح في هذا الصدد هي: تضائل فاعليته في مواجهة الإرهابيين، والهجمات السيبرانية؛ بسبب صعوبة تحديد المهاجم، فضلًا عن تزايد تكلفة الردع المتبادل؛ لأنه يتطلب تحديثًا مستمرًا وإنتاج وتطوير أسلحة جديدة(34)، جنبًا إلى جنب مع صعوبة التحقق من فاعلية استراتيجيةٍ معينة، وبخاصة فيما يتصل بالردع النووي؛ فالردع لا يمنع الحروب التقليدية؛ فقد تعددت

## المصادر

1. أندريه بوفر، الردع والاستراتيجية، ترجمة: أكرم ديري (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980)، ص. 31.
2. Walter J. Petersen, Deterrence and Compellence a Critical Assessment of Conventional Wisdom. *International Studies Quarterly*, Vol. 30, No. 3, 1986, pp. 269–294.
3. Alexander L. George & Richard Smoke, Deterrence and Foreign Policy. *World Politics*, Vol. 41, No. 2, 1989, p. 172.
4. Richard K. Betts, The Lost Logic of Deterrence: What the Strategy That Won The Cold War Can—and Can't—Do Now, *Foreign Affairs*, No. 92, March, April 2013, Retrieved 2020, December from <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2013-02-11/lost-logic-deterrence>
5. James J. Wirtz, Deterring the Weak: Problems and Prospects, *Proliferation Papers*, Security Studies Center (IFRI), 2012, pp. 7–8. Retrieved December, 2020 from <https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/pp43wirtz.pdf>
6. Samuel S. G. WU., To Attack or Not to Attack: A Theory and Empirical Assessment of Extended Immediate Deterrence, *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 34, No. 3, 1990, pp. 531–552.
7. James Blackwell, Deterrence at the Operational Level of War, *Strategic Studies Quarterly*, 2011, p. 31.
8. John Mearsheimer, *Conventional Deterrence* (United States: Cornell University Press, 2017) p. 14.
9. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص. 181.
10. Robert Jervis, Deterrence Theory Revisited, *World Politics*, Vol. 31, No. 2, 1979, pp. 289–324.
11. Michael Quinlan, The High Priest of Deterrence, *logos*, Vol. 16, No. 3, 2013, p. 15.
12. Alyssa Demus, Conventional Versus Nuclear: Assessing Comparative Deterrent Utilities, 2012, Retrieved 2020, December from <https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0OahUKEwiIh6uXiDXAhUMJMAKHx6WB34QFggkMAA&url=http%3A%2F%2Famerica-nuniv.com%2Floader.cfm%3FcsModule%3Dsecurity%2Fgetfile%26pageid%3D3431792&usg=AOvVaw2c-pcHRv5KuEjuRyAhM6NS>
13. Patrick Morgan & George Quester, How History and the Geopolitical Context Shape Deterrence. In: George P. Shultz, Sidney D. Drell & James E. Goodby. (eds.), *Deterrence: It's Past and Future* (California–Stanford: U.S. Hoover Institution, 2010) pp. 1–2.
14. John Mearsheimer, nuclear weapons and Deterrence in Europe, *International Security*, Vol. 9, No. 3, 1984–1985, pp. 19–24.
15. Franz–Paul Van Putten. Miske Meanders & Jan Rood, Deterrence as a Security Concept against Non–Traditional Threats, *Clingendael Monitor*, 2015, Retrieved December, 2020 from <https://www.researchgate>.

- net/profile/Sico\_Van\_der\_Meer/publication/281612653\_Deterrence\_as\_a\_security\_concept\_against\_cyber\_threats/links/55efde8b08ae0af8ee1b425e.pdf
16. Marcus Glenn, Failure of Nuclear Deterrence in the Cuban Missile Crisis, Air War College Maxwell. AFB United States, 2017, Retrieved January, 2020 from [www.dtic.mil/get-tr-doc/pdf?AD=AD1037982](http://www.dtic.mil/get-tr-doc/pdf?AD=AD1037982)
17. Marc Trachtenberg, The Influence of nuclear weapons in the Cuban Missile Crisis, International Security, Vol. 10, No. 1, 1985, pp. 137-163.
18. محمد سليمان مفلح الزيود، الردع العربي في مواجهة الخيار النووي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص ص. 25-26.
19. James E. Dougherty & Robert L. Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey (United States: Pearson, 2000) p. 396.
20. Paul K. Huth, Deterrence and International Conflict: Empirical Findings and Theoretical Debates, Annual Review of Political Science, Vol. 2, No. 1, 1999, pp. 27-28.
21. - Richard Ned Lebow & Janice Gross Stein, Rational Deterrence Theory: I Think, Therefore I Deter, World Politics, Vol. 41, No. 2, 1989, p. 210.
22. - اندريه بوفر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 31-32.
23. - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الرابعة (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010) ص ص. 514 - 515.
24. Colin S. Gray. (2010). Gaining Compliance: The Theory of Deterrence and its Modern Application. Comparative Strategy, Vol. 29, No. 3, 2010, pp. 278-279.
25. - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 514-515.
26. Elbridge Colby, Restoring Deterrence, Orbis, Vol. 51, No. 3, 2007, pp. 413-428.
27. James J. Writs, Op.cit, p. 7.
28. - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 514-515.
29. Mainz Gartner, Deterrence, Disarmament and Arms Control. Working Paper, 68 Austrian Institute for International Affairs, 2013, pp. 1-4.
30. Vesna Danilovic, Conceptual and Selection Bias Issues in Deterrence. Journal of Conflict Resolution, Vol. 45, No. 1, 2001, p. 97.
31. Patrick M. Morgan, The State of Deterrence in International Politics Today, Contemporary Security Policy, Vol. 33, No. 1, 2012, pp. 85-86.
32. - محمد سليمان مفلح الزيود، مرجع سبق ذكره، ص ص. 32.
33. - برونو تيري، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي (الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2011) ص ص. 65-74.
34. Heinz Gartner, Op.cit, pp. 1-8.
35. - برونو تيررتري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 65 - 74.

# الردع الاستراتيجي الشامل في مواجهة التحديات المعاصرة

— \* د. إسماعيل أحمد إسماعيل

تبلورت المفاهيم الأساسية للردع منذ العصور القديمة؛ فوفقًا للمؤرخ الأثيني «ثيوسيديدس»، «عندما يكون هناك خوف متبادل، يفكر الرجال مرتين قبل اعتداء بعضهم على بعض»، كما أشار الجنرال الروماني «فيجيتيوس» إلى أنه «إذا كنت تريد السلام، فاستعد للحرب». وقد أدى ظهور الأسلحة النووية في عام 1945، والانقسامات الأيديولوجية، والتنافس العسكري على مستوى العالم لاحقًا، إلى جعل الردع هدفًا استراتيجيًا أساسيًا لأقوى الدول والتحالفات في العالم، وكان الهدف منه هو منع تحول الحرب الباردة إلى حرب عسكرية «ساخنة». واستمر الردع في خدمة هذا الغرض الأساسي حتى يومنا هذا، وإن كان ذلك في ظل ظروف متغيرة(1).

## أولاً- الردع الاستراتيجي:

لا يوجد تعريف متفق عليه للردع، لكن المفهوم يشير بوجه عام إلى منع العدو من شن عدوان أو ممارسة الإكراه الذي يهدد مصالح الدولة الحيوية أو بقاءها. ويعد الردع الاستراتيجي مرادفًا للنجاح في إقناع الخصم بعدم اتخاذ مسارات عمل خطيرة، عن طريق التأثير في عملية صنع القرار لديه. هذا ويعتمد الردع الاستراتيجي على عنصرين أساسيين هما: حساب تصور الخصم للفوائد والتكاليف المتوقعة من وراء شن هجوم على الدولة، وعواقب ضبط النفس (أي ما الذي سيحدث للدولة الخصم إذا لم تُقدّم على شن الهجوم أو العدوان)(2)، أو كما ذكر «لورانس فريدمان» (أستاذ دراسات الحرب)، أن الردع هو إقناع الخصم بأن التكاليف المحتملة للهجوم ستفوق المكاسب المتوقعة(3).

لقد أدت التغيرات في البيئة الأمنية الدولية إلى تغير سياق الردع. وقد أجرت مؤسسة RAND مجموعة من الدراسات لإعادة النظر في المفاهيم والمبادئ الأساسية حول الردع، فخلصت إلى أن الردع يجب أن يُفهم -في المقام الأول- على أنه محاولة لتشكيل تفكير الخصم المحتمل، والتركيز على الإجراءات التي من شأنها رفع تكاليف الهجوم ومخاطره، بحيث يرى الخصم البدائل الأخرى أكثر جاذبية من شن الحرب. هذا وتُميز الأدبيات الكلاسيكية بين نهجين أساسيين للردع:

- الردع من خلال استراتيجيات الإنكار denial: بحيث تسعى الدولة إلى ردع عمل عدائي ضدها من خلال جعل نتيجته غير مجدية أو غير مُرَجَح نجاحها، فتحرم الخصم المحتمل من الشعور بالثقة بتحقيق

المدى الطويل، يجب ربطه بضمانات؛ إذ يعترف الحليف (أو الحلفاء) المعنيون -ضمنًا أو صراحةً- بعدم امتلاكهم أو عجزهم عن استخدام آليات الردع اللازمة، بسبب قيود تكنولوجية أو مالية، أو وجود مخاوف سياسية، أو عدم امتلاك أسلحة نووية لردع الخصم المحتمل. وعلى هذا النحو، فإن قبول التبعية يعد بديلاً لخطر أكبر بالتعرض للهجوم من قبل الخصم، لكن يجب أن يعتقد الحليف (أو الحلفاء) الذي يطلب الحماية، أن مقدم الردع الممتد لديه مصلحة مشتركة؛ لأن مفهوم الإيثار ليس أساسًا موثوقًا للعلاقات الأمنية الدولية(5). فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون الدول المستفيدة من "المظلة النووية" الأمريكية (أوروبا وكندا وأسيا) مطمئنة من أن هذه الحماية ستكون فعالة في وقت السلم وكذلك خلال الأزمات. وبخلاف ذلك، قد تسعى بعض الدول إلى التوصل إلى تسويات مع خصومها، أو اكتساب قدرات ردع مستقلة خاصة بها، بما في ذلك امتلاك الأسلحة النووية؛ لضمان أمنها والشعور بالطمأنينة(6).

ويمثل الردع الممتد تحديًا أكثر من الردع المباشر؛ لأسباب عملياتية عسكرية؛ إذ من الصعب ردع هجوم بعيد عن الوطن، وهي مهمة تتطلب إبراز القوة العسكرية أحيانًا على بُعد آلاف الأميال، وغالبًا ما تكون أقرب إلى أراضي الدولة المعتدية، كما قد يكون الخصم على يقين بأن الدولة ستقاتل للدفاع عن نفسها، لكنه قد يشك في قيام طرف ثالث بهذه المهمة؛ فعلى سبيل المثال، خلال الحرب الباردة، ثار الجدل حول مدى مصداقية الوعد الأمريكي "بالتضحية بنيويورك من أجل باريس".

أهدافه. ويعتبر الردع من خلال الإنكار هنا تطبيقًا لآلية من آليات الدفاع؛ فالردع والدفاع منفصلان تحليليًا، لكنهما مترابطان في الممارسة. والطريقة الأكثر شيوعًا لقياس حجم تهديد الردع القائم على استراتيجية إنكار قدرات الخصم، هي توازن القوى بين الخصوم في المنطقة المُتنازَع عليها.

• **الردع بالعقاب Punishment:** ينطوي هذا النوع من الردع على فرض عقوبات شديدة، مثل التصعيد النووي، أو فرض عقوبات اقتصادية في حالة وقوع هجوم، من شأنها رفع تكلفة هجوم الخصم.

وتشير معظم الدراسات الكلاسيكية إلى أن استراتيجيات الإنكار هي بطبيعتها أكثر موثوقية من استراتيجيات العقاب؛ فالخطوات المتخذة لإنكار قدرات الخصم وإظهار عدم جدواها واضحة. ومن ناحية أخرى، قد يشك الخصم في استعداد الدولة الرادعة وفي قدرتها على فرض عقوبات مؤثرة، كما أشار الاستراتيجي الأمريكي "توماس شيلينج"؛ فهناك تهديدات قد لا تستطيع الدولة الوفاء بها، بما قد يُظهر ضعفها، وتفوق الخصم عليها(4).

هذا وقد يتخذ الردع أحد شكلين؛ إما الردع المباشر direct من خلال الجهود التي تبذلها الدولة لمنع الهجوم على أراضيها وحماية مصالحها، أو الردع الممتد Extended؛ حيث تكون الدولة قادرة ومستعدة لردع العدوان ضد حليف (أو حلفاء). وهنا فإن تصور حصول الحليف (أو الحلفاء) على تطمينات أمر في غاية الأهمية؛ فليكون الردع فعالًا ومستقرًا على

القوى التقليدية، والصواريخ الباليستية، وتطوير القدرات في مجال الفضاء السيبراني والخارجي، والقدرات النووية.

واعتبر صناع السياسة الأمريكية أن فوائد الردع تراكمية إلى حد كبير، واثرت التساؤلات حول كيفية ربط هذه القدرات بعضها ببعض لضمان تحقيق الردع الشامل، بمعنى: كيف يمكن لمجموعة من هذه القدرات تعويض أوجه القصور في مجموعة أخرى، وكيف يمكن استغلال أوجه التنسيق والتكامل بين القدرات المختلفة لخلق أدوات رادعة أكثر تأثيرًا. ومن ناحية أخرى، تتبنى روسيا رؤية للردع الاستراتيجي تقوم على الاعتقاد بأن الصراع في المستقبل سيكون "متعدد المجالات" بطبيعته. ومن ثم، يتطلب التكامل الفعال لمجموعة متعددة من القدرات (9)، كما تبنت الصين مفهوم "الردع الاستراتيجي المتكامل" الذي يشمل القدرات النووية والتقليدية والفضائية وقوات الفضاء الإلكتروني (10).

وفي ضوء ذلك، ظهر مفهوم "الردع الاستراتيجي الشامل"، الذي يعني الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل بين أدوات الردع المختلفة، لخلق تأثير أقوى وأكثر حسماً، وينطوي على فهم العلاقات بين الأنواع المختلفة من القدرات على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، والاستفادة منها لتحقيق الردع، سواء قبل وقوع الصراع، أو بعد اندلاعه، بجانب إدارة مخاطر التصعيد (11). ويتضمن الردع الشامل (12) ما يلي:

- **الردع التقليدي:** اعتمادًا على الأسلحة التقليدية التي تعد مكملاً رئيساً للردع النووي، كما أن الأسلحة التقليدية تعد أكثر

ومن ناحية أخرى، تُميز الأدبيات النظرية بين فترتين زمنيتين متداخلتين يمكن خلالهما استخدام سياسات الردع؛ هما: الردع العام *General deterrence* الذي يعني الجهد الدائم والمستمر المبذول لمنع مسارات العمل غير المرغوب فيها على المدى الطويل وفي المواقف غير المتأزمة، في مقابل الردع الفوري *Immedi-ate deterrence* الذي يعكس الجهود المبذولة على المدى القصير لمنع هجوم وشيك محدد، وغالبًا ما يكون خلال أزمة. فعلى سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة الردع العام لعقود من خلال استمرار الإعلان عن الدفاع عن أوروبا الغربية، وإمكانية العقاب إذا هاجم الاتحاد السوفييتي، كما انخرطت الولايات المتحدة في مهام الردع الفوري خلال فترات الأزمات، عندما كانت تخشى مثلًا أن يكون العدوان السوفييتي على برلين وشيخًا. وتشير معظم الدراسات الكلاسيكية إلى أن الردع العام أسهل من الردع الفوري؛ لذلك فإن جزءًا من هدف الردع العام هو تقليل الحاجة إلى الاعتماد على الردع الفوري، لخلق تصور وتأثير لدى الخصوم يتسم بالديمومة؛ حتى يصبح التردد في الهجوم أمرًا معتادًا (7).

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تتبنى دولة استراتيجية الردع فإن ذلك يشير إلى أنها لا تسعى إلى القتال، لكنها تود أن تكون مستعدة له للحفاظ على مصالحها وبقائها. إنه ينطوي على نية دفاعية بدون ضعف (8). وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه منذ عام 2009، اتبعت الولايات المتحدة وحلفاؤها نهجًا شاملاً لتعزيز هياكل الردع وتكييفها مع متغيرات القرن الحادي والعشرين. ويشمل هذا النهج الشامل

”إخضاع العدو دون قتال هو ذروة المهارة“. ونظرًا إلى أن الأسلحة النووية مصممة بشكل أساسي لتجنب الحرب، فإن ردع الخصم عن استخدامها يعتمد على التهديد بالانتقام، ومن ثمّ تنامي الاهتمام ليس بالقدرة على توجيه الضربة الأولى، بل بضمان إدراك الخصم أن الدولة الرادعة تمتلك القدرة على توجيه الضربة الثانية(13).

لقد تمكّنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي -خلال فترة 45 عامًا من الحرب الباردة- من تجنب وقوع صدام عسكري مباشر بينهما، واندلاع حرب نووية، لكنهما انخرطا في حروب بالوكالة، وفي بعض الأحيان تدخلتا بقواتهما في بعض دول العالم. وفي السنوات اللاحقة، لا تعد التطورات التي جرت في روسيا والصين الأمثلة الوحيدة على كيفية تأثر الردع بالتحول من بيئة أمنية ثنائية القطبية إلى بيئة أمنية متعددة الأقطاب؛ فقد تسببت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في تزايد المخاوف من حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة دمار شامل، نووية أو إشعاعية أو كيميائية أو بيولوجية، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالإجراءات الوطنية والدولية لمنع انتشارها، ومحاولة الاستراتيجيين البارزين استكشاف ما إذا كانت مفاهيم وأدوات الردع قابلة للتطبيق على التنظيمات الإرهابية، أو على الدول الراعية لها على الأقل(14).

وفي ضوء ذلك، ظهرت ضرورة تطوير استراتيجيات الردع، وحظيت فكرة ”الردع المصمم أو المخصص“ tailored deterrence باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، وتعني التحول من مفهوم الردع الموحد الذي يناسب الجميع إلى محاولة تطبيق مناهج أكثر قابلية للتكيف

استخدامًا مقارنةً بالأسلحة النووية، ومن ثم فهي وسيلة فعالة للردع.

• **الردع الفضائي:** أضحت مجالات الفضاء والفضاء الإلكتروني محلاً للتنافس الاستراتيجي بين الدول، ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين ازدادت وتيرة التنافس والصراع العسكري في هذا المجال، بما يتيح إمكانية توسيع نطاق استخدام أدوات الردع المتاحة أمام الدول، خاصةً فيما يتعلق بمجال الحروب المعلوماتية.

• **الردع النووي:** حيث تعد الأسلحة النووية من أبرز أدوات الردع الاستراتيجي، بسبب حجم الدمار الذي يمكن أن تتسبب فيه، ومن ثمّ تجنح الدول إلى عدم استخدامها، فتحولت إلى أداة ردع بحثة.

## ثانيًا- تطور مفهوم الردع:

لا يمكن لأي نقاش حول استراتيجية الردع في القرن الحادي والعشرين أن يكون ذا مغزى دون فهم واضح لدور الأسلحة النووية في حدوث ثورة في الحرب. وقد أشارت استراتيجيات الردع التي نشأت خلال الحرب الباردة إلى أن أكبر فائدة للأسلحة النووية تكمن في عدم استخدامها بل في التهديد باستخدامها؛ إذ إنها في الأساس أسلحة لمنع الحرب. وبهذا المعنى، تختلف مفاهيم الردع عن الاستراتيجية العسكرية الكلاسيكية من حيث إنها تتعامل مع استغلال القوة المحتملة بدلاً من استخدامها، من خلال التأثير على نوايا الخصوم؛ فأكثر التهديدات نجاحًا هي تلك التي لا يجب تنفيذها مطلقًا؛ حيث أشار ”سون تزو“ (الفيلسوف والخبير العسكري الصيني) إلى أن

النووية من أجل تحقيق التوازن المنشود. ومن هذا المنطلق، تم تبني فكرة التدمير المتبادل Mutually Assured Destruction للأسلحة النووية وتوطيدها في اتفاقيات الحد من التسلح، في ضوء الاقتناع بأن تبادل الضربات النووية هو أمر كارثي لجميع الأطراف المتصارعة(18).

### ثالثاً- مقومات نجاح الردع:

في حين أن المفهوم الأساسي للردع يتمتع بالوضوح، فإن فهم كيفية عمله ونجاحه أو فشله في ظروف معينة ينطوي على عوامل معقدة وديناميكية. وفي هذا الصدد، تعتبر المعايير الكمية (مثل حجم القوات العسكرية للدولة وتكوينها، ومدى استعدادها) مؤشرات مهمة على مدى قدرة تلك الدولة على ردع الخصم، لكنها معايير جزئية؛ إذ تلعب العوامل النوعية أيضاً دوراً حاسماً، وتشمل تاريخ الدولة، والثقافة الاستراتيجية (أي الثقافة السياسية المؤثرة في سلوك الدولة)، ودرجة الثقة بالحلفاء، وفعالية الترتيبات المؤسسية (مثل آليات القيادة والسيطرة)، والمهارات التي تتمتع بها القيادة السياسية والعسكرية.

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية تكتسب أهميتها نظراً إلى أنها تؤثر على حسابات الجانب الذي يمارس الردع، بل تؤثر كذلك على الجانب المستهدف بالردع. ومن ناحية أخرى، قد يكون الردع مرتبباً بشكل من أشكال الإكراه الذي دخل في المعجم الاستراتيجي في منتصف الستينيات من القرن المنصرم، لكن وفقاً لـ"توماس شيلينج"، فإنه في حين أن الردع هو "تهديد يهدف إلى منع

مع المستجندات. ويتسق ذلك مع ما جاء في مراجعة الموقف النووي للولايات المتحدة لعام 2018، الذي أشار إلى أنه لا يوجد "مقاس واحد يناسب الجميع"؛ إذ إن استراتيجية الردع الفعالة ضد خصم محتمل قد لا تنجح في ردع آخر(15). ويتطلب "الردع المصمم أو المخصص" معرفة أكثر تفصيلاً بشخصية قادة الدول أو الجهات المستهدفي ردعها، ودراسة قيمهم وأهدافهم، ومدى استعدادهم للمخاطرة، أي التعرف على آراء الخصوم وأفكارهم وتصوراتهم وقدراتهم ونواياهم(16). وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، أكدت الدراسات المتعلقة بالردع أن تصورات الخصم المحتمل هي التي تهم، وليس احتمالات النصر أو عواقب الهجوم؛ فقد يُفضل بعض القادة تجنب المخاطر، ومن ثم يكون من السهل نسبياً ردعهم، في حين قد ينخرط آخرون في علاقات ذات طبيعة عدائية بطرق تجعل الردع صراعاً دائماً(17).

وفي بداية العصر النووي، كان هناك افتراض طبيعي مفاده أن وجود ترسانتين متكافئتين نووياً، من شأنه أن يؤدي إلى توازن القوى أو ما أُطلق عليه "توازن الرعب" *balance of terror* الذي قد يؤدي بدوره إلى حالة من السلام، لكن ماذا لو لم يكن ذلك التوازن مستقرًا؟ تسبب الخوف من التصعيد وعدم اليقين بشأن استقرار "توازن الرعب" في توليد مخاوف من احتمال فشل الردع ونشوب حرب بسبب سوء التقدير. وقد شجعت هذه المخاوف القوى العظمى على السعي إلى إيجاد طرق للتعاون من أجل تقليل مخاطر التصعيد غير المقصود، وكان الحد من التسلح وسيلة للاتفاق على كيفية هيكلة القدرات

غير راضٍ عن الوضع الراهن، هي من أقوى الدوافع لشن عدوان؛ إذ ستقبل بمخاطر أكثر بكثير من دولة تعتقد أنها تستطيع تحقيق أهدافها الوطنية دون حرب. وتشير التجارب إلى أن الدول التي تُبادر بالعدوان ليست بالضرورة انتهازية أو عدوانية، لكنها غالبًا ما تستجيب لمواقف تعتبرها شديدة الخطورة على أمنها؛ لذلك يبدو أن الجمع بين التهديد ومحاولات التسوية أكثر تأثيرًا في نجاح عملية الردع.

**وضوح هدف الردع وإجراءاته: المعيار العام الثاني لنجاح الردع** هو أن يكون الرادع واضحًا، قدر الإمكان، بشأن هدفه، والإجراءات التي سيتخذها إذا تم تجاهل إنذاره أو تهديداته، فالردع بطبيعته -كما سبقت الإشارة- يهدف إلى منع دولة أو جهة عن فعل شيء ما. وكلما كان الطلب أكثر غموضًا، زادت فرصة فشل الردع؛ لذلك يجب أن تكون الدولة الرادعة دقيقة في التزاماتها.. وليس هذا فحسب، بل يجب أن يفهم هدفها بوضوح أيضًا. وتتمثل أحد التحديات الرئيسية للتهديدات الرادعة في التأكد من أن الخصم المحتمل يدرك الرسالة، ويتطلب ذلك بذل جهود لإيصال رسالة لا لبس فيها.

**ثقة الخصم بقدرة الدولة الرادعة على تنفيذ التهديدات:** يجب أن يعتقد الخصم المحتمل أن الرادع لديه القدرة والإرادة لتنفيذ تهديداته. وهذا المعيار -مرة أخرى- إدراكي؛ فالسؤال ليس ما إذا كان الرادع لديه بالفعل مثل هذه القدرات أو الإرادة، بل هو ما إذا كان الخصم يصدق أن الرادع يمتلكها.

خصم من القيام بشيء ما"، فإن الإكراه هو "تهديد يهدف إلى جعل الخصم يفعل شيئًا ما". والمفهوم مرتبطان لأن الفاعل الدولي المصمم على ردع الخصم يجب أن يكون لديه فكرة عن كيفية الرد إذا استمر الخصم في ممارساته العدائية. ولكن قد يكون من الصعب جدًا على الدولة الرادعة إقناع الخصم بأنها مستعدة لاتخاذ ما يلزم من خطوات لردعه. وفي هذا الإطار، أوضح "شيلينج" أن الجمع بين أدوات الإكراه و"سياسة حافة الهاوية" (التي تعني تحقيق مكاسب معينة عن طريق تصعيد أزمة دولية ما، ودفعها إلى حافة الحرب النووية)؛ يمكن أن يكون له تأثير فعال في الردع وإقناع الخصم بأنه سيصبح في موقف خطير في حالة قيامه بالهجوم، ولن يتمكن من تحمل الأضرار والخسائر والدمار الذي قد يلحق به. ومن هنا يتحقق هدف الردع، وهو تجنب اندلاع حرب في المقام الأول(19).

وفي إطار مساعي الدول لتحقيق الردع، حددت الدراسات أربعة عوامل أساسية باعتبارها أهم محددات نجاح أو فشل استراتيجيات الردع(20)، وهي:

**دافعية الخصم:** تشير أهمية المتغيرات الإدراكية للردع إلى أن نوايا ودوافع الخصم المحتمل هي نقطة البداية لأي تحليل لنجاح الردع أو فشله؛ فإذا كانت الدولة لا ترى أي سبب للقيام بعدوان، فلن يكون من الصعب ردها. أما إذا كانت القيادة على قناعة بأن الهجوم وحده هو الذي سيحمي مصالحها، فقد يصبح من المستحيل ردها. وتعد الدرجة التي يكون فيها الخصم

نظرة "برودي" إلى تدابير محددة من شأنها أن "تضمن" الانتقام؛ ليست بالمهمة السهلة(21).

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت أنواع التهديدات التي ترغب الدول في ردعها أكثر تنوعًا. ويمكن أن تؤدي التهديدات المستجدة "المختلطة" Hybrid -مثل الهجمات الإلكترونية على سبيل المثال- إلى تعقيد عملية صنع القرار. ولطالما كان التفاعل بين التطورات التكنولوجية والردع معقدًا؛ فالتطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الاستقرار الاستراتيجي أو إضعافه؛ إذ قد يختلف تصور ونية الدولة التي تقوم بتطوير أو نشر تقنيات تكنولوجية معينة عن تصورات حلفائها، وكذلك خصومها؛ فما قد يراه أحد الأطراف تطورًا تكنولوجيًا ضروريًا لتعزيز دفاعاته وآليات الردع لديه، قد ينظر إليه الآخرون على أنه عمل استفزازي يهدف إلى زيادة إمكاناته الهجومية.

وهناك ثلاثة اتجاهات عامة منذ أوائل التسعينيات تشير قلقًا متصاعدًا(22)؛ هي:

أولاً- تسببت الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الراغبة في الالتفاف على الاتفاقات الدولية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية؛ في انتشار التقنيات النووية والصاروخية، وتمكين دول إضافية (مثل باكستان وكوريا الشمالية) من الانضمام إلى صفوف الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولقد تجاوزت وتيرة تطورها التوقعات بدرجة كبيرة. فعلى سبيل المثال، تقوم كوريا الشمالية بتطوير صواريخ باليستية عابر للقارات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المهارات العلمية والحاسوبية والهندسية اللازمة لبناء برامج أسلحة نووية، أصبحت في متناول البلدان النامية بدرجة

وتسلط هذه البديهية الضوء على عاملين متميزين؛ وهما: القدرة والإرادة؛ فالضعف المتصور في أي منهما يمكن أن يقوض عملية الردع.

• **ميزان القوى المحلي:** وهو عامل مهم لكنه ليس حاسمًا دائمًا؛ فحتى لو كانت الدولة الرادعة تتمتع بالأفضلية من ناحية القوة العسكرية، فإنها قد تفشل في الردع لأن الخصم ينخرط في التمني، مثل اليابان في عام 1941 حين أقنعت نفسها بأنها يمكن أن تفوز في الحرب ضد الولايات المتحدة، وغالبًا ما يدعم هذا التفكير القائم على التمني قرارًا ضمنيًا لأسباب جيوسياسية أو سياسية داخلية. وفي مثل هذه الحالات، حتى الميزة العسكرية القوية للدولة الرادعة لن تمنع اندلاع الحرب.

### رابعًا- الردع بين النجاح والعجز:

لا توجد صيغة ثابتة لقياس مدى نجاح الردع أو ضمانه؛ لأن الردع -كما أشار الاستراتيجي والمفاوض البريطاني البارز "مايكل كوينلان"، وكما دُكر آنفًا- يعتمد على تصورات وتفكير الآخرين. ويمثل فهم الديناميكيات المرتبطة بالردع تحديًا كبيرًا؛ حيث كتب المنظر العسكري الأمريكي "برنارد برودي" في عام 1946: "إن أهم خطوة في أي برنامج أمني أمريكي في عصر القنابل الذرية، هي اتخاذ إجراءات لضمان إمكانية الانتقام في حالة وقوع هجوم"، مضيفًا أن "الهدف الرئيس للمؤسسة العسكرية الأمريكية كان كسب الحروب، لكنه أصبح من الآن فصاعدًا، هو تفاديها". ومع ذلك، فإن ترجمة



غير الدول، أن تعطل أو تتسبب في أضرار مادية جسيمة للبنية التحتية الحيوية للدولة الرادعة عبر القطاعات المالية وقطاعات الطاقة، والمياه، والطيران، والتصنيع، والخدمات الحكومية.

ختامًا، يمكن القول إن التطورات العسكرية والتكنولوجية قد تسببت على مدى السنوات العديدة الماضية في تجدد النقاش بشأن الأسلحة النووية، مع مساعي العديد من الدول إلى نزع الشرعية عن دور هذه الأسلحة بوصفها أداة للردع، وتوسيع نطاق الالتزام بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، لكن عاد الردع النووي إلى واجهة السياسة الدولية مع تآكل أنظمة الحد من التسلح، بما لذلك من تأثير على ديناميكيات الأمن الإقليمي والدولي، وهو الأمر الذي له آثار على القوى العظمى، بل على الدول الصغيرة والمتوسطة القوة؛ حيث أصبح الردع بمفهومه الشامل يمثل تحديًا مفاهيميًا وعمليًا رئيسًا لدول العالم التي تسعى إلى تطوير آليات الردع المختلفة والمتطورة؛ للحفاظ على أمنها وضمأن بقائها، ومنع العدوان والتصعيد في الصراعات المختلفة.

\* مدير تنفيذي

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أكبر مما كانت عليه خلال فترة الحرب الباردة؛ ما يمثل تحديًا متناميًا لاستراتيجيات الردع الناجحة.

ثانيًا- تسبب التقدم التكنولوجي في تطوير وانتشار الأسلحة غير النووية، والأسلحة الهجومية المتوسطة والطويلة المدى الموجهة بدقة (التي تتراوح من صواريخ كروز والصواريخ الباليستية إلى المركبات البحرية والغواصات غير المأهولة) التي يمكن أن يكون لها تداعيات استراتيجية؛ الأمر الذي زاد بدوره من احتمالية وقوع المواجهات والعمليات البعيدة، المعروفة باسم "منع الوصول إلى الحيز/منع إشغال الحيز" A2AD anti-access, area denial، إضافة إلى استخدام المركبات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت.. كل هذه التطورات من شأنها أن تزيد بنسبة كبيرة من قدرة الخصم على الاشتباك السريع مع قوات الدولة الرادعة، وهو ما قد يحفز الأخيرة على شن ضربات استباقية؛ ما قد يزيد من خطر التصعيد.

ثالثًا- يُشكل التطور السريع للقدرات السيبرانية الهجومية -بما في ذلك الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية، والذكاء الاصطناعي (AI)- تحديات إضافية لنجاح الردع؛ حيث يمكن للهجمات السيبرانية التي تشنها الدول أو الجهات الفاعلة من

## المصادر

1. Leo Michel & Matti Pesu, Strategic Deterrence Redux, Finnish Institute of International Affairs, report, September 2019, p. 19, available at: [https://www.fiia.fi/wp-content/uploads/2019/09/fiia\\_report60\\_strategic-deterrence-redux.pdf](https://www.fiia.fi/wp-content/uploads/2019/09/fiia_report60_strategic-deterrence-redux.pdf)
2. Strategic Deterrence Joint Operating Concept, department of defense, United States of America, February 2004, pp 6–8, available at: [https://man.fas.org/eprint/sd\\_joc\\_v1.pdf](https://man.fas.org/eprint/sd_joc_v1.pdf)
3. Lawrence Freedman, Introduction—The Evolution of Deterrence Strategy and Research T.M.C. Asser Press, The Hague, 04 December 2020, available at: [https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-94-6265-419-8\\_1#Fn1\\_source](https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-94-6265-419-8_1#Fn1_source)
4. Michael J. Mazarr, Understanding deterrence, Perspective, Rand corporation, 2018, pp. 1–2, available at: [https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE295/RAND\\_PE295.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE295/RAND_PE295.pdf)
5. Leo Michel & Matti Pesu, Op.cit, p. 43.
6. Ibid, p 20.
7. Michael J. Mazarr, Op.cit, pp. 3–4.
8. Lawrence Freedman, Op.cit.
9. Exploring the Requirements of Integrated Strategic Deterrence, Workshop Report, Center for the Study of Weapons of Mass Destruction / National Defense University Center for Global Security Research / Lawrence Livermore National Laboratory, August 2017, p. 1, available at: [https://cgsrc.llnl.gov/content/assets/docs/ISD\\_Workshop\\_AAR\\_pib\\_080817\\_FINAL\\_for\\_Posting.pdf](https://cgsrc.llnl.gov/content/assets/docs/ISD_Workshop_AAR_pib_080817_FINAL_for_Posting.pdf)

10. مايكل إس تشايس وأرثر تشان، نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل، مؤسسة RAND، 2016، ص vii، متاح على الرابط التالي: [https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RR1300/RR1366/RAND\\_RR1366z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1300/RR1366/RAND_RR1366z1.arabic.pdf)
11. Exploring the Requirements of Integrated Strategic Deterrence, Op.cit, p. 1.
12. مايكل إس تشايس وأرثر تشان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 12-17.
13. Adam Richard Mies, Strategic Deterrence in the 21st Century, Undersea Warfare, Spring 2012, p 12, available at: [https://igs.berkeley.edu/sites/default/files/files/events/mies\\_831\\_strat.in\\_21st\\_century\\_0.pdf](https://igs.berkeley.edu/sites/default/files/files/events/mies_831_strat.in_21st_century_0.pdf)
14. Leo Michel & Matti Pesu, Op.cit, p. 41.
15. Michael J. Mazarr, Op.cit, p. 7.
16. Leo Michel & Matti Pesu, Op.cit, p. 42.
17. Michael J. Mazarr, Op.cit, p. 7.
18. Lawrence Freedman, Op.cit.
19. Leo Michel & Matti Pesu, pp. 20-23.
20. Michael J. Mazarr, Op.cit, pp. 5-10.
21. Leo Michel & Matti Pesu, Op.cit, pp. 20-21.
22. I bid., pp. 53- 59.

# المحددات النفسية للردع ودورها في سد الفجوات المفاهيمية والعملية

— \* د. عزة هاشم

سيطر مفهوم الردع على الفكر الاستراتيجي الغربي منذ نحو سبعة عقود، ولا يزال، رغم تصاعد الرؤى التي تشكك في فاعليته في مواجهة التهديدات التقليدية والناشئة على حد سواء. وتستند هذه الاستمرارية إلى ما يتمتع به الردع من جاذبية مقارنة بالاستراتيجيات الأخرى. ويرجع ذلك إلى الوظائف النفسية التي تقوم بها استراتيجيات الردع؛ فهي تمكنها من أن تكون دفاعية وليست ضعيفة وحازمة، لكنها ليست متهوره. إنها توفر إمكانية السيطرة على التهديدات الأمنية دون قتال فعلي، وتشجع على ضبط النفس بدلاً من الضغط من أجل التغيير(1).

## أولاً- البعد النفسي في مفهوم الردع وانتقاداته:

يُعرف الردع بأنه "محاولة للتأثير على تقييم جهة فاعلة أخرى لمصالحها الخاصة"(2). ويحدث الردع عندما يتم حث طرف ما على عدم اتخاذ خطوة محددة عن طريق إقناعه بأنه مهما كانت المكاسب المتوقعة من هذه الخطوة، فإن تكاليفها المحتملة ستكون أعلى. وتتوقف فاعلية التهديد أو الرسالة بوجه عام على إدراك الطرف الآخر لصحتها(3). ويفترض الردع أن القرارات تُتخذ استجابةً لنوع من حسابات التكلفة والفوائد المنطقية، وأن هذا الحساب يمكن التلاعب به بنجاح من الخارج، من خلال تعزيز إدراك زيادة جانب التكلفة(4). ويرى مورغان Morgan أن الردع "هو استخدام التهديدات للتلاعب بالسلوك لمنع حدوث شيء غير مرغوب فيه". ويُعرف قاموس

وعلى الرغم من كون الردع مفهومًا راسخًا في مجال العلاقات الدولية، وأساسًا للعديد من الأطروحات والنظريات والتحليلات في هذا المجال، فقد تعرض الردع، من حيث كونه مفهومًا، للعديد من الانتقادات التي ذهب بعضها إلى القول إنه لا يحقق نتائج في معظم الأحيان، بل قد يؤدي نقيض النتائج المرجوة منه، وهو ما يعود إلى العديد من الفجوات التي لا تزال قائمة في دراسة المفهوم، ومنها إغفال الأبعاد والعوامل النفسية؛ فعلى الرغم من أن الردع كمفهوم يستند إلى عدد من المحددات النفسية التي تمثل أساسًا للعملية وإلى الفاعلية في ذات الوقت؛ فإن تلك الأبعاد لم تُحظ بالاهتمام الكافي والدراسة المنظمة، وهو ما ترتب عليه ظهور العديد من التحليلات والرؤى التي تنادي بأهمية دراسة أثر العوامل النفسية في الردع، وإعادة النظر في مسلمة العقلانية عند تحليل عمليات اتخاذ القرار في هذا الصدد.

الظروف؛ لأنه إذا كان القادة مدفوعين باحتمالية الكسب أكثر مما هم مدفوعون بالخوف من الخسارة؛ فيمكن لسياسات الردع أن تثير السلوك الذي ضُمت لإحباطه، من خلال ما تحدثه من ضغط مكثف على الطرف المنافس للتصرف.

ويرتبط المكون النفسي أيضًا بالدافع من وراء الردع؛ فبقدر ما يؤمن صانعو السياسات بضرورة تحدي التزامات خصومهم، فإنهم يميلون إلى رؤية أهدافهم على أنها قابلة للتحقيق، وهو ما قد ينتج عنه تقييمات مشوهة للتهديدات، وانعدام الحساسية للتحذيرات من أن السياسات التي يلتزم بها القائد من المحتمل أن تنتهي بكارثة. ويمكن لصانعي السياسات إقناع أنفسهم، على الرغم من أن الأدلة تشير إلى عكس ذلك (7).

وبالنظر إلى ما سبق، يتضح أن الحديث عن مفهوم الردع في المجمل يتمحور حول عدد من العمليات النفسية، بل إن ما تضمنته التعريفات المطروحة للمفهوم من تعبيرات لم تُحل من حديث عن الإدراك والعاطفة وأدوارهما الحاسمة في تحديد مدى فاعلية الردع. ويكمن جوهر الردع الناجح في فهم قدرات كل طرف، وما هو على استعداد للمخاطرة به، وفي إيصال موقف الفرد بفاعلية. ولا يقتصر الردع على فهم نفسية الخصم فقط، بل يتعلق بصورة أساسية بتغييرها (8).

وتوضح "رغدة البهي" أن الردع يعتمد على ركنين أساسيين: أحدهما مادي، والآخر معنوي؛ ففي حين ينطوي الأول على تأمين كل مقتضيات القدرة ومستلزماتها على إنزال العقاب، وعلى نحو لا يقبل الشك باستخدام القوة؛ يتضمن الثاني معنى سيكولوجيًا-نفسيًا غايتها إيقاع التأثير النفسي في الخصم من خلال إقناعه بجدوى

وزارة الدفاع الأمريكية (1994) الردع بأنه "منع عمل ما خوفًا من عواقبه" (5).

وتلتقي تعريفات الردع عند حقيقة مفادها أن امتلاك القدرة على إلحاق الأذى وترتيب القصاص أو العقاب هي ركيزة الردع، أو التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير، وأن عامل الخوف والخشية من أن يتحول التهديد إلى عقاب بقوة السلاح، هو أساس الامتناع عن الإقدام على عمل غير مرغوب فيه من قبل الطرف المهدد. ومن التعريف يتضح أن الردع ينطوي على معنيين؛ إذ يُستخدم كسياسة وكأسلوب في العمل الاستراتيجي، وهو سياسة تنصرف إلى نقل نية ما إلى الخصم من أجل العدول عن فعل يريد المباشرة به، وهو استراتيجية تسعى إلى توظيف وسائل القوة عن طريق التهديد باستخدامها لضمان أوضاع لا يرغب الطرف الرادع أن تتغير؛ وذلك لأنها تتوافق مع أهداف سياسته العليا أو تنسجم معها (6).

وبالنظر إلى المكون السياسي في مفهوم الردع، نجد أنه يقوم على ما يطلق عليه نظرية "الفرصة"؛ فهو يؤكد أن الخصوم يبحثون عن الفرص لتحقيق مكاسب والانقضاض عليها عندما يجدونها، ولكن ما يظهره الواقع الذي بدا في نتائج العديد من دراسات الحالة للصراعات الفعلية، يرجح تفسيرات مختلفة، يبدو فيها بوضوح تأثير البعد النفسي على عملية اتخاذ القرار؛ فعلى سبيل المثال، عندما يصبح القادة يائسين، فقد يلجئون إلى القوة حتى عندما يكون التوازن العسكري غير مُواتٍ، ولا توجد أسباب للشك في العزم العدائي. وقد يكون الردع استراتيجية غير مناسبة، بل خطيرة في هذه

السياسية والوطنية مفاهيم ذاتية ينظر إليها قادة مختلفون بشكل مختلف؛ ما يجعل من الصعب للغاية على الآخر تحديدها، ناهيك عن قياسها، بل إن من الأصعب - إن لم يكن من المستحيل - الموازنة بين الأهمية النسبية للمخاوف العاطفية وغير الملموسة وغير القابلة للقياس الكمي، التي يكشف التاريخ أنها مهمة، على الأقل بالنسبة إلى معظم الشعوب والحسابات الضيقة للسياسة(11).

وبالإضافة إلى الانتقادات والتحفظات السابقة، وبالنظر إلى الردع كمفهوم واستراتيجية، نجد أنه ينطوي على العديد من الأبعاد والمحددات النفسية التي تمارس تأثيرًا حاسمًا على المستويين النظري والعملي؛ لذلك كان من الغريب تجاهل معظم التحليلات المتعلقة بهذه المحددات وعدم الاهتمام - على سبيل المثال - بدراسة مشاعر صانعي القرار وتصوراتهم وحساباتهم وإدراكاتهم، والاعتماد بدلاً من ذلك على المنطق الاستنتاجي القائم على فرض عقلانية صانعي القرار.

وبالإضافة إلى ما سبق، لم تزدهر نظرية الردع استنادًا إلى دراسات الحالة وتتبع الواقع العملي، بل تبنت - حتى وقت قريب - تحليلًا تجريديًا للسلوك المتوقع من طرفين في مواقف التهديد المختلفة. ويبدو هذا القصور بوضوح عند تتبع حالات الصراع الدولي التي تُظهر بوضوح في مجملها الافتقار إلى فهم جيد بين بعض الأطراف لوجهات نظر بعض أو أهدافهم أو إجراءاتهم المحددة؛ فالإشارات التي كانت تبدو واضحة للمرسل قد فاتها أو أسيء تفسيرها من قبل المتلقي؛ بل إن الإجراءات التي كانت تهدف إلى نقل انطباع معين قد نقلت انطباعًا مختلفًا تمامًا(12).

الانصياع للطرف الرادع. وبخلافه، فإن الخصم سيتلقى عقابًا لن يكون بمقدوره تحمل تكلفته. وامتناع الخصم عن المباشرة بالعمل هو في الواقع مُتَأَتٍ من نتيجة إدراكه بكلفة المخاطر التي قد يتعرض لها، وبذلك ينطوي الردع على عملية حسابية أو موازنة عقلانية تقارن بين المغنم التي يمكن الحصول عليها والمنافع التي يمكن جنيها، والخسائر التي يجب دفعها أو تحمُّلها من جزاء الإقدام على عمل لا يكون موضع رضا أو قبول الطرف الرادع؛ فالردع هو - وأولاً وقبل كل شيء - يستهدف عقل الخصم لا فعله؛ حيث يُنتج التأثير على إدراكه امتناعًا عما ينوي القيام به، ويكون التهديد باستخدام القوة جزءًا متممًا ولا غنى عنه لإيقاع التأثير في الخصم(9).

وعومومًا، ينجح الردع عندما لا يحدث شيء، وهو ما يخلق مشكلة حقيقية في تحديد السبب والنتيجة؛ فعندما لا يحدث شيء، فإن مسألة السببية تكون أكثر صعوبة، وتفتح المجال للعديد من التكهنات؛ منها: ربما لم ينووا فعل ذلك أبدًا.. ربما كانوا يعتزمون القيام بذلك منذ بعض الوقت وقد أخرجوا الفكرة تمامًا من أذهانهم.. ربما كانوا يعتزمون القيام بذلك وتم ثنيهم عن فعل ذلك بشيء لا علاقة له على الإطلاق بأي شيء قلته أو فعلته.. ربما لم تكن هناك علاقة مباشرة بين تهديدهم وتقاعسهم، وغير ذلك. ويسبب عدم اليقين بشأن السببية صعوبة حقيقية عندما يتعلق الأمر بتقييم الادعاءات حول فاعلية الردع(10).

وأيضًا تفترض نظرية الردع أن المنفعة المحددة، من حيث الرفاهية السياسية والمادية للقادة ودولهم، يمكن قياسها بسهولة، لكن المصالح

العسكري النسبي بين الأطراف المعنية. ويمكن القول إن أشد الانتقادات التي يتم توجيهها للردع تتمثل في إخفاقه في معالجة أخطر أسباب لجوء الدول إلى القوة (14).

ووفقًا لكل من "نيد ليو" و"جانيس شتاين" (Ned Lebow and Janice Stein)، فإن صيغة الإنسان العاقل (الاقتصادي) لنظرية الردع (التي يقوم عليها معظم التنظير في السياسة الدولية) صيغة خاطئة؛ لأنها تستند إلى افتراضات يجافيها البشر في الواقع العملي لأسباب معرفية وأسباب انفعالية على حد سواء. وفي كتابهما "جميعنا خسرنا الحرب الباردة" (15) We All Lost the Cold War يتنقد "ليو" و"شتاين" الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الردع التي يفترض أن تحول دون وقوع حرب تقليدية أو نووية بين القوى العظمى في ضوء المصلحة الذاتية المبنية على التقديرات العقلانية لكل طرف.

وإذا كانت الدولة تعترف بأنها قد تتعرض لحرب قاسية طويلة في تلك العملية، فإنها لن تحاول الضغط على الدولة المنافسة بمطالبها. والبراعة تكمن في تقدير احتمال لجوء الدولة المنافسة إلى الحرب وتقدير احتمال انتصارها لو لجأت إلى الحرب؛ لذا فإن قدرة الدولة على إقناع منافسيها بأنها عازمة على الحرب، وبأنها قادرة على هزيمتهم، أمر بالغ الأهمية. ويناصر بعضهم هذا الرأي بشدة إلى حد ينادون معه بالانتشار الذري، ويشجعون دولاً كألمانيا واليابان على امتلاك الأسلحة النووية على سبيل المثال. ويعلل المحللون من أمثال "جون ميرشايمر" (John Mearscheimer) مناصرة هذا الرأي بأن الردع العقلاني شديد الأثر، وأن له من القوة ما يجعله ضامناً لمزيد من السلام والاستقرار في العالم.

## ثانياً- المحددات النفسية:

فيما يلي عرض لأبرز المحددات النفسية الحاسمة في صياغة الردع استراتيجياً ومفاهيمياً وتطبيقاً، وتتضمن:

- سيكولوجيا الردع ومعضلة العقلانية: لسنوات عديدة، كان يُنظر إلى الردع كاستراتيجية عقلانية بالاعتماد على وجهة النظر القائلة بأن "صانعي السياسات يقومون بحسابات التكلفة والعائد عندما يفكرون في تحدي خصومهم". وقد استندت هذه النظريات إلى افتراض أن الفاعلين العقلانيين سيتجنبون تحدي خصومهم (الفاعل الرادع) إذا كانت تكاليف مثل هذه الهجمات أعلى من المكاسب التي يمكنهم تحقيقها (13). كما تستند النظرية في تفسيراتها إلى أن القادة جميعهم "مستعدون للمخاطرة وتعظيم المكاسب". وبعبارة أخرى، تفترض المصلحة الذاتية العقلانية (أو المبنية على الحسابات العقلانية) أن على القادة جميعاً السعي إلى توسيع مناطق نفوذهم على حساب الآخرين، والإحجام عن ذلك (بالقدر ذاته) عندما تفوق تكاليف ذلك الفعل فوائده.

وعلى الرغم من الجاذبية الواضحة لنظرية الردع، فإن عقلانيتها المجردة والمعقدة أحياناً قد أخفقت في تقديم وصف مناسب لكيفية تصرف الدول فعلياً. وتشير دراسات الحالة إلى أن الدول أكثر حذراً وأكثر عرضة للمخاطرة مما تتنبأ به النظرية، وتشير أيضاً إلى أن الأحكام المتعلقة بمصادقية التزام دولة أخرى قد لا يكون لها علاقة بسمعتها التفاوضية. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الأدلة على أن توقيت تحديات السياسة الخارجية قد يكون مستقلاً عن التوازن

وقد تطرقت "روز مكديرموت" في كتابها "المخاطرة في السياسة الدولية" (17) إلى حالات متنوعة من صنع القرار في السياسة الخارجية التي تدلل على صحة ما سبق طرحه، كالحملة الكارثية لإنقاذ الرهائن في إيران عام 1980، والقرار بالسماح لشاه إيران بدخول الولايات المتحدة. وتؤكد "مكديرموت" أن "جيمي كارتر" رأى نفسه قبيل حملة إنقاذ الرهائن في مارس من عام 1980 على أنه خاسر، وهذا ما جعل تقبله للمخاطرة أكبر مما لو كان في وضع مغاير؛ حيث تراجعت شعبيته، وخسر اثنتين من حملات الانتخابات الأولية أمام "إدوارد كينيدي"، وبدا أن مفاوضات إخراج الرهائن سلمياً قد استنزفت كل إمكانياته. وتعتقد "مكديرموت" أن "كارتر" - قبيل الحملة - كان قائداً مستعداً للمقامرة لإعادة الأمور إلى نصابها، وإعادة الرهائن إلى الوطن، واسترداد الشرف القومي والكبرياء الدولي، ودفع حظوظه السياسية عالياً.

أيضاً حاولت "ماريان جالاجر" (Maryann E. Gal-lagher) في دراستها عن نزعات المخاطرة لدى القيادة السياسية، الإجابة عن تساؤل مؤداه: لماذا يخاطر بعض القادة في قرارات السياسة الخارجية، بينما لا يفعل الآخرون ذلك؟ وقد أشارت "جالاجر" إلى اعتماد علماء العلاقات الدولية - إلى حد كبير - على دور العوامل الظرفية في تحليل هذه التباينات بدلاً من الاعتماد على الاختلافات الفردية والإدراكات. ومع ذلك، تجادل هذه الأطروحة بأن المخاطرة في السياسة الخارجية يمكن تفسيرها من خلال فحص الاختلافات في نزعات القادة كأفراد للمخاطرة. كما اقترحت الباحثة في تأصيلها النظري رؤية

غير أن هذه النظرية تنطوي على العديد من الأخطاء، أولها ما يتصل بافتراض أن القادة جميعهم "مستعدون للمخاطرة وتعظيم المكاسب"؛ حيث يتصدى "لييو" و"شتاين" لهذا الافتراض، ويؤكدان أن جميع القادة لن يسيروا بالضرورة وفقاً لهذا الافتراض، ويعطيان "هتلر" و"ستاين" مثالين على ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن النزعة إلى المجازفة تختلف باختلاف إدراك القائد للموقف؛ ما يثير التساؤل عن مدى العقلانية في صناعة السياسة، فضلاً عن أنهما يسلطان الضوء على حالات أظهر فيها القادة الاستعداد للمخاطرة وتعظيم المكاسب، لكنهم لم يوازنوا التكاليف والفوائد على النحو الذي تفترضه مقارنة الإنسان الاقتصادي. ويفيد "لييو" و"شتاين" بأن "التحليل الإمبريقي للحالات التي لم تلتزم الردع، كشف عن حالات قام فيها القادة بحساباتهم وفقاً لتوقعات نظريات الردع، لكنهم تصرفوا بطرائق معاكسة لتوقعاتهم أنفسهم". ويضيف "لييو" و"شتاين" أن أولئك القادة "قدروا أن تكاليف الحرب ستكون باهظة، وأن احتمال النصر ضئيل، وأن احتمال انتقام الخصم مؤكد، ولكن ذلك كله لم يردعهم". ويشير "لييو" و"شتاين" إلى هجوم اليابان على الولايات المتحدة في عام 1941، وهجوم مصر على إسرائيل في عام 1973 مثالين على ذلك. ومن هنا، فإن المنطلق البارز لمقاربة "لييو" و"شتاين" هو أن نظرية الردع لا تخطئ في تفسير سلوك القادة في العالم الواقعي فحسب، بل أن الاعتماد عليها يمثل خطأً محققاً أيضاً (16). بل إن هناك العديد من الرؤى والتجارب التي أظهرت كيف يمكن أن يؤدي الردع إلى نتائج عكسية إذا تمت صياغته استناداً إلى حسابات العقلانية المجردة.

ورفض المعلومات التي تتعارض معها(19). ويمثل هذا التوضيح نقطة الانطلاق الرئيسة والحاسمة في تحليل دور الإدراك في الردع، ويطبق "جيرفيز" (Jerves) هذه الأفكار في مجال السياسة قائلاً(20): "هذا لا يعني أن رجل الدولة الذي رسم في ذهنه صورة معينة لدولة أخرى سيحتفظ بنظرته تلك عند مواجهة قدر كبير من المعلومات المخالفة لها فحسب، بل إن ما يحمله في ذهنه من توقعات وقوانين عامة عن الصلات بين أوضاع الدول وخصائصها من جهة، ومقاصد سياستها الخارجية من جهة أخرى.. ستؤثر تلك التوقعات والقوانين العامة على الصور التي ترسم لديه عن الدول الأخرى، وعلى تفسيره لتلك الدول؛ لذا فإن الساسة الغربيين سيسارعون إلى رؤية دولة أخرى على أنها عدوانية إذا آلت مقاليد الحكم فيها إلى دكتاتور مما لو كانت ديمقراطية مستقرة"(21).

ويذكر "جيرفيز" عددًا كبيرًا من الأمثلة على تأثير الاعتقادات المسبقة على إدراكنا للآخرين، وما يقومون به من أفعال، ويفيد بأن توقعاتنا المسبقة تؤثر تأثيرًا حاسمًا فيما نراه. ومثال ذلك حادثة قصف البريطانيين إحدى سفنهم الحربية (السفينة شيفيلد) خطأً خلال الحرب العالمية الثانية، والسبب في ذلك يعود إلى أنهم كانوا يتوقعون مواجهة السفينة الألمانية "بسمارك" التي كانوا في الواقع يبحثون عنها. والمثير للدهشة هنا هو أن السفينتين لم تكونا متشابهتين، وكان فريق الطيارين على ألفة بالسفينة البريطانية، ولكن التوقع كان من القوة بحيث أدى إلى خطأ

نظرية استندت إلى نتائج دراسات في مجال الاقتصاد السلوكي وعلم النفس التنظيمي وعلم نفس السمات وعلم النفس السياسي، التي تشير إلى أن الاختلافات في الميل للمخاطرة الكامنة لدى الأفراد مرتبطة بسمات الشخصية.

وقد قامت الباحثة بتقييم هذا الطرح النظري إحصائيًا من خلال دراسة قرارات الرؤساء لبدء النزاعات الدولية وتصعيدها، ودراسة حالة لعملية اتخاذ القرار الرئاسي أثناء الأزمات. وقد تضمن ذلك "هاري ترومان" أثناء حصار برلين عام 1948، و"جون كينيدي" خلال أزمة الإنذار النهائي في برلين عام 1961. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن سمات شخصيات القادة ونزعاتهم نحو المخاطرة تشكل تأثيرًا حاسمًا على قراراتهم لبدء النزاعات واستخدام القوة لتنفيذ أهداف سياستهم، وليس الحسابات العقلانية فقط(18).

• الإدراك كركيزة أساسية لردع الفاعل: يمكن النظر إلى الإدراك ببساطة بوصفه "العملية التي يفسر من خلالها العالم من حولنا. ويترتب على هذا التفسير تشكيل تمثيلات عقلية لهذه البيئة، مع ملاحظة أن هذه التمثيلات لا تماثل العالم على حقيقته، بل تخضع للعديد من الاختلافات والأخطاء؛ فهي افتراضات يقوم العقل بصناعتها للتغلب على الغموض، والإجابة عن التساؤلات المطروحة". وتشير الأدبيات المتعلقة بعلم النفس إلى ما يطلق عليه التحيز التأكيد (Confirmation bias)، ويعني التزام الأشخاص بأفكار مسبقة موجودة في أذهانهم تدفعهم إلى تفضيل قبول المعلومات التي تدعم معتقداتهم،

داخل النظام- يجب أن تكون هي جوهر البحث، وهو ما يجعل المهمة أكثر تعقيداً، خاصةً عند تطبيقها في السياق الطبيعي للعلاقات الدولية؛ ذلك لأنها تعني تحديد معتقدات الزعماء الذين لديهم من الأسباب ما يمنعهم من الإفصاح عنها، الذين لديهم أسباب عديدة لتطويع فهم الآخرين لما يعتقدون هم، إلا أن هذا التعقيد لا يقلل أهميتها الجوهرية؛ فقد أشار العديد من الباحثين مؤخرًا إلى تصورات وفلسفة القادة الرئيسيين بوصفها أهم المتغيرات المؤثرة في صنع القرار في السياسة الخارجية، كما كان هناك إجماع بين المؤرخين على أن الإدراكات الخاطئة كانت سببًا رئيسيًا<sup>25</sup> لكنا الحربين العالميتين(25).

وقد أثارت الجهود المبذولة لاستخدام الإدراكات في تحليل السياسة الخارجية ردود فعل متباينة، يقتنع بعض الناس بفائدتها، بينما يشكك آخرون في أهميتها، ويشعرون براحة أكبر في التركيز على العوامل "الموضوعية"، مثل الهياكل التنظيمية، وإجراءات صنع القرار، والمصالح والأدوار البيروقراطية، أو القيود الخارجية؛ حيث عادةً ما يرى النقاد في اليسار أن الإدراك هو مجرد ظاهرة ثانوية تحددها مصالح أكثر جوهرية. وعلى الرغم من تكريس قدر كبير من العمل لتطوير الأساس المنطقي النظري لدراسة "دور الإدراك في عملية صنع القرار"؛ كانت هناك جهود قليلة نسبيًا لاختبار الفرضية الأساسية التي مفادها أن "الإدراكات العامة للقادة مرتبطة بخياراتهم".

من جهة أخرى، تشير عدد من الرؤى الشائعة إلى أن التركيز على "الإدراكات" أمر يتسم بالتبسيط، وتجادل بأن معضلات السياسة أكثر تعقيدًا، وتدور حول قضايا أكثر نوعية وتفصيلاً. ومن ثم،

إدراكي كارثي. وتقف هذه الظاهرة السيكولوجية من دون شك وراء العديد من أحداث "النيران الصديقة" التي شهدناها خلال حرب الخليج الأولى وفي غزو الولايات المتحدة للعراق(22).

- وبالنظر إلى الردع بشكل خاص، سنجد أن الاهتمام بدراسة دور الإدراك في الردع قد بدأ في وقت مبكر من السبعينيات؛ حيث أظهرت العديد من التحليلات والأعمال الهامة كيف تشارك العوامل النفسية في تشكيل ممارسات الردع. وقدمت هذه الأساليب وصفًا أكثر دقةً لكيفية استجابة الفاعلين للتهديدات، نظرًا إلى التحيزات المختلفة التي لديهم في الحصول على المعلومات وتفسيرها(23)، والدور الحاسم للإدراك (Perception) في تحديد مدى فاعلية استراتيجيات الردع من عدمه؛ حيث يتحقق الردع في الأساس عندما ينجح في التأثير على إدراكات الطرف الآخر، من خلال ثلاثة أبعاد، تتضمن:
- إدراك أن الطرف الآخر قادر على إيصال العنف (القدرة).
- إدراك أنه ينوي ذلك (النية).
- إدراك أنه قادر على تنفيذه بفاعلية (الفاعلية)(24).

وعلى الرغم من تلك الأهمية الحاسمة للإدراك التي تجعله متضمنًا في العديد من التعريفات المطروحة في الأدبيات لمفهوم الردع، فإن قرار شرح الفعل كنتيجة لمعتقدات الفاعل بدلاً منه كنتيجة للبيئة الخارجية الموضوعية؛ يعني أن تحديد معتقدات الفاعل -بما في ذلك معتقداته عن الفاعلين الآخرين وكيف تعمل العلاقات

العلماء المتزايد للرؤى المستمدة من الاقتصاد السلوكي، بينما يتمثل الاتجاه في اهتمامهم المتزايد بدور العواطف في العلاقات الدولية. ويشترك هذان الاتجاهان في شيء واحد هو أن "كليهما يسعى إلى تحطيم أسطورة العقلانية". وعلى الرغم من أن العديد من نظريات العلاقات الدولية (مثل البنائية أو ما بعد البنوية أو النسوية أو نظرية الممارسة)، قد حاولت بالفعل القيام بذلك، فإن هذه الأطروحات الجديدة قد اختلفت في جانب واحد هام، يتمثل في كونها تستند إلى نتائج تجريبية وعلمية عصبية (29). وبعد أن كان يُنظر إلى العواطف -منذ فترة طويلة- على أنها عقبة يجب التغلب عليها في رحلة السعي وراء العقلانية الخالصة، فإنه غالبًا ما يتم الاعتراف بها الآن على نطاق واسع باعتبارها جزءًا هامًا من عملية صنع القرار. ونتيجةً لذلك، فإن أي حساب كامل لعملية صنع القرار في مجال الردع يجب أن يفسر كيف ومتى تؤثر العواطف على حسابات التكلفة والعائد وعلى عقلانية القرار (30).

وعلى الرغم من هذا الاهتمام، فإن مساعي دراسة دور العاطفة في الردع لا تزال في طور التشكل (31)، وقد ساهم القليل من الأبحاث التجريبية في الفهم العلمي لكيفية تأثير العواطف على صنع القرار في إطار استراتيجيات الردع، وهو أمر مثير للدهشة ليس بالنظر إلى فهمنا البديهي فقط أن العواطف جزء مهم من التجربة الإنسانية، ولكن أيضًا بالنظر إلى تاريخ الأبحاث المكرسة لفهم تأثير المشاعر على السلوك الاجتماعي؛ حيث لم يتم إجراء أي محاولة جادة لفهم كيفية تأثير العواطف - مثل الغضب والكراهية والرحمة والخوف- على

فإن التركيز على الإدراك يبسط بشكل غير عادل الحجج المعقدة، ولا يلتقط الطبيعة الحقيقية للنزاعات (26). فعلى سبيل المثال، فإن من الانتقادات الشائعة للسياسة الخارجية الأمريكية أنها تغاضت عن التعقيدات الإقليمية، وأخطأت عندما عملت على أساس ثنائي القطبية. وأيضًا انتقد الليبراليون "هنري كيسنجر" لإفراطه في تعميم التهديد السوفييتي المتصور، والاستجابة التقليدية للأزمات الإقليمية في الحرب الباردة، ويؤكدون أن المخطط السوفييتي غالبًا ما أنتج نصًا بسيطًا بين الشرق والغرب يتم فيه تحديد الوكلاء، ويتجاهل التفاصيل الإقليمية.

وبالطبع، يوجه المحافظون تهمة مماثلة إلى الليبراليين، ويؤكدون -في كثير من الأحيان- أن الليبراليين مقيدون بسبب ما يطلقون عليه "متلازمة فيتنام" التي تفسر كل حلقة من أحداث العالم الثالث على أنها فيتنام أخرى، ويرجعون أن الليبراليين يتجنبون استخدام القوة في كل ظرف، متجاهلين الاختلافات في كل حالة، وتغير الأوضاع الاستراتيجية منذ عام 1975 (27). ومن ثم، يتعين على الدول أن تسعى جاهدة لإدراك بيئاتها بدقة وليس ذلك فحسب، بل يجب أيضًا أن تأخذ في الاعتبار تصورات الآخرين؛ أي أن الدول تحتاج إلى فهم ما إذا كان الآخرون يرونها على أنها دولة مهددة أو مطمئنة، ضعيفة أو قوية، متسقة وثابتة أو متغيرة (28).

### ثالثًا- دور العوامل العاطفية في الردع:

برز في الآونة الأخيرة اتجاهان شديدا الأهمية في العلاقات الدولية بوجه عام، ترتب عليهما إعادة النظر في العديد من نظريات العلاقات الدولية متضمنة الردع؛ إذ يتمثل الاتجاه الأول في تقبل

الحدود بالسماح لرئيس تايوان بزيارة الولايات المتحدة. وعقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر أيضاً تناولت دراسة مهمة قام بها "أوديد لوينهايم" و"غادي هايمان" (34) (Oded Löwen- heim and Gadi Heimann) مشاعر الانتقام، وحاولت وضع تصور لظاهرة الانتقام في السياسة الدولية، إلا أن الجانب الأكثر أهمية في الدراسة، تمثل في محاولة تحديد الظروف التي تزيد أو تقلل ميل الدول إلى الانتقام من الأعداء؛ حيث وضعت مناقشة الانتقام ضمن السياق الأوسع للعواطف في العلاقات الدولية. ويجادل الباحثان حول ما إذا كانت الدولة ستنتقم أم لا، اعتماداً على مجموعات من ثلاثة متغيرات مترابطة:

- درجة الضرر العاطفي الذي تعرضت له

السياسة بوجه عام إلا منذ عقود قليلة مضت، بينما لم يتسج إلى الآن أي برنامج للبحث العلمي إلى التحقيق التجريبي في تأثير المشاعر على تصورات الساسة وتفسيراتهم وخياراتهم(32).

وقد حاول عدد من الباحثين مؤخراً العمل على دراسة تأثير عواطف بعينها، وعلى رأسهم "تود هول" (Todd H. Hall) في دراسته الرائدة حول الغضب(33) التي يجادل فيها بأن "الانفعالية" (Emotionalism) غالباً ما تخدم غرضاً استراتيجياً؛ فيمكن أن تكون الانفجارات العاطفية مفيدة للدول مثل أزمة مضيق تايوان بين عامي 1995 و1996؛ إذ استخدمت الصين ما سماها "هول" دبلوماسية الغضب للإشارة (من خلال تجارب صاروخية استفزازية) إلى أن واشنطن عبرت



وأنيقة وقوية، على ما يبدو، لجوانب مهمة من السلوك بين الدول. وبالنسبة إلى رجال الدولة والعلماء على السواء، تبشر نظرية الردع بمسار عبر متاهة العلاقات الدولية المعقدة والخطيرة بشكل متزايد، وهو المسار الذي بدأ بمصالح وطنية للفرد، وأدى في النهاية إلى تعزيز الأمن. وكان هذا جذابًا بشكل خاص في عالم الأسلحة النووية؛ لأنه شجع رجال الدولة على الاعتقاد بأن الجهود، من جانبهم، لتقليل الشكوك المحيطة باستعداد الدولة للدفاع عن التزاماتها يمكن أن تمنع سوء التقدير من قبل الخصم، وتعيق أنواع التحديات التي أدت إلى الحرب في الماضي. ولهذا السبب، يظل الردع هو الحصن الفكري والسياسي الأساسي ضد المحرقة النووية (36).

ولعل ما خلص له العديد من العلماء والمنظرين -في هذا الصدد- يتمثل في ضرورة التحرر من الردع كنظرية لسلوك الدولة، وكاستراتيجية لإدارة الصراع؛ إذ تشير العديد من الأدلة إلى أنه لا القادة الذين يفكرون في التحديات ولا القادة الذين يسعون إلى منعها يتصرفون -بالضرورة- كما تتنبأ النظرية، بل إن هناك رؤى ترجح أن هذا النمط من التفكير يمكن أن يثير السلوك الذي يسعى إلى منعه. ويتعين هنا التعامل الحذر مع الرؤى المعارضة منها والمؤيدة، خاصة أنها تثير العديد من الشكوك والجدل حول الأسس المفاهيمية لاتجاهات السياسة الخارجية للدول، وسبل فهم التفاعلات الدولية التي ظلت لسنوات عدة بمنزلة المُسلّمات.

\* الخبير المشارك

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الدولة باعتباره أمرًا شائئًا أخلاقيًا.

• مدى الشعور بالإذلال والأذى.

• درجة إضفاء الطابع المؤسسي على الانتقام الدولي من خلال القواعد والقوانين التي تحكم استخدام القوة عبر الحدود.

وقد أشار "أمير لوبوفيتشي" (Amir Lupovi) إلى "استبعاد العواطف"، وبخاصة الخوف من الدراسة، إلا أن هناك العديد من العلماء والممارسين الذين تناولوا الخوف بوصفه جزءًا لا يتجزأ من ممارسات الردع؛ فعلى سبيل المثال، يجادل "مورغان" (2003: 1) بأن الردع "هو استخدام التهديدات للتلاعب بالسلوك لمنع حدوث شيء غير مرغوب فيه"، ويشحذ وجهة النظر هذه بالاعتماد على تعريف قاموس وزارة الدفاع (1994) الذي أشار إلى أن الردع "هو المنع من العمل خوفًا من العواقب". ومع ذلك، على الرغم من المناقشة الدقيقة والمفصلة لممارسات الردع التي يقدمها "مورغان" في كتابه، فإن فكرة الخوف تتكرر على طول الكتاب دون توضيح كيفية تشكيلها لممارسات الردع بالضبط، وكيف تختلف عن مجرد حسابات التكلفة والعائد. ولعل كيفية تعامل مورجان مع الخوف ليس استثناءً؛ فمعظم من يدرسون استراتيجية الردع يعترفون بتأثير الخوف على سلوك الفاعلين، لكنهم لا يفككون هذا التأثير (35).

وفي النهاية، يمكن القول إن نقاط القوة في الردع- التي هي نفسها نقطة الضعف الرئيسية- مشتقة من الخاصية الأساسية للنظرية من أنه "نظام منطوق مجرد اشْتُقت جميع افتراضاته الأساسية بشكل استنتاجي". ولقد ساهم هذا في جاذبية النظرية لأنها سهلت تطوير تفسيرات متماسكة

## المصادر

1. Lawrence Freedman, Introduction–The Evolution of Deterrence Strategy and Research, NL ARMS Netherlands, Annual Review of Military Studies, TMC Asser Press, The Hague, 2021, pp. 1–10.
2. Richard Ned Lebow & Janice Gross Stein, Beyond deterrence, Journal of Social Issues, 1987, Vol. 43, No. 4, pp. 5–71.
3. Lawrence Freedman, Op.cit.
4. Richard Ned Lebow & Janice Gross Stein, Op.cit, pp. 5–71.
5. Amir Lupovici, Deterrence and Fear: Incorporating Emotions into the Field of Research, E–International Relations, August 20 2020, available at: <https://www.e–ir.info/2020/08/20/deterrence–and–fear–incorporating–emotions–into–the–field–of–research/>
6. عبد القادر فهمي الطائي، النظريات الجزيئية والكلية في العلاقات الدولية (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص 114.
7. Richard Ned Lebow, Key Texts in Political Psychology and International Relations Theory, Vol. 4, Springer 2016.
8. Anthony Christopher Cain ed.( Deterrence in the Twenty–first Century: Proceedings, London, UK, 18–19 May 2009. AU Press, 2010, p. 246.
9. رغدة البهي، تطور نظرية الردع في العلاقات الدولية: النظرية والأنماط، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018، ص. 45.
10. Anthony Christopher Cain, Op.cit, p. 246.
11. Richard Ned Lebow, Op.cit.
12. Robert Jervis & Richard Ned Lebow & Janice Gross Stein, Psychology and deterrence. JHU Press, 1989.
13. Amir Lupovici, Op.cit, Electronic Resource.
14. Robert Jervis, Perception and misperception in international politics: New edition. Princeton University Press, 2017.
15. Richard Ned Lebow & Janice Gross Stein, We all lost the Cold War, Princeton University Press, 1995.
16. I Bid.
17. Rose McDermott, Risk–taking in international politics: Prospect theory in American foreign policy. University of Michigan Press, 2001.
18. Maryann E. Gallagher, Who Ups the Ante? Personality Traits and Risky Foreign Policy, A dissertation submitted to the Faculty of the James T. Laney School of Graduate Studies of Emory University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Political Science, 2010.

19. O. U. Qiong, A brief introduction to perception, *Studies in Literature and Language*, Vol. 15, No. 4, 2017, pp.18–28.
20. David Patrick Houghton, *Political psychology: situations, individuals, and cases*. Routledge, 2014.
21. I bid.
22. I bid.
23. Amir Lupovici, Op.cit, Electronic Resource.
24. Anthony Christopher Cain, Op.cit, p. 20.
25. Robert Jervis, Op.cit.
26. Richard Herrmann, The Power of Perceptions in Foreign–Policy Decision Making: Do Views of the Soviet Union Determine the Policy Choices of American Leaders?. *American Journal of Political Science*, Vol. 30, No. 4, Nov. 1986, pp. 841–875.
27. Richard Herrmann, Op.cit.
28. Jervis, Robert, Op.cit.
29. Jelena Cupac, It's Time for Behavioral and Emotional International Relations, September 18, 2018, available at: <https://ordersbeyondborders.blog.wzb.eu/2018/09/18/its-time-for-behavioral-and-emotional-international-relations/>
30. Jonathan Renshon & Jennifer S. Lerner, Decision-Making, the Role of Emotions in Foreign Policy, *The Encyclopedia of Peace Psychology*, 2011.
31. Brent Sasley, Emotions in International Relations. E–International Relations. Jun 12 2013, retrieved from: <https://www.e-ir.info/2013/06/12/emotions-in-international-relations/>
32. Geva, Nehemia, and J. Mark Skorick. "The emotional calculus of foreign policy decisions: Getting emotions out of the closet." *Feeling Politics*. Palgrave Macmillan, New York, 2006. 209–226.
33. Hall, Todd H. *Emotional diplomacy: Official emotion on the international stage*. Cornell University Press, 2015.
34. Oded Löwenheim & Gadi Heimann, Revenge in international politics, *Security Studies*, Vol. 17, No. 4, 2008, pp. 685–724.
35. Amir Lupovici, Op.cit, Electronic Resource.
36. Jervis, Robert, Op.cit.

# الحرب الهجينة: سبل مستحدثة لردع تهديدات غير تقليدية

— \* د. شادي عبد الوهاب منصور

يلاحظ أن التهديدات والحروب الهجينة باتت من أبرز أشكال التدخل في الصراعات التي شهدتها العديد من الدول العربية، عقب ثورات الربيع العربي، ومن أهم أشكالها الثورات الملونة المدعومة أمريكياً في بعض دول شرق أوروبا، والتدخلات الروسية في شرق أوكرانيا. ويلاحظ أن القاسم المشترك في هذه الصراعات هو محاولة تشكيل تحالفات واسعة لتقويض الدولة، عبر تفجير المجتمع من الداخل. وفي هذا الإطار، سوف تلقي الورقة الضوء على أبرز تعريفات الحرب الهجينة وسبل ردعها، وكذا أبرز السياسات التي اتبعتها الدول المختلفة لمحاولة مواجهة هذا النوع من التهديدات الذي لا يزال يفرض تهديدات أمنية متصاعدة على أمن الدول كافة.

## أولاً- الحروب الهجينة وأبعادها:

يعرف الجيش الأمريكي "الحروب الهجينة" بأنها "مجموعات متنوعة ومتطورة باستمرار من القدرات التقليدية وغير النظامية والإرهابية والإجرامية"، بينما يعرفها آخرون بأنها "خصم - سواء كان دولة أو فاعلاً مسلحاً من دون الدول - يدمج بسرعة مجموعات متنوعة وديناميكية من القدرات التقليدية وغير التقليدية والإرهابية والإجرامية، وكذلك غير العسكرية في الوقت نفسه، وعبر مجالات الصراع المختلفة، ويعمل كقوة موحدة لتحقيق أهدافها"<sup>(1)</sup>.

ومن الأمثلة على هذه الأنماط من الحروب، الصراعات الأخيرة في أوكرانيا والعراق وسوريا، وتشمل -على سبيل المثال لا الحصر- استخدام الإرهاب والأمن السيبراني والجريمة المنظمة والنزاعات البحرية والعمل السري<sup>(2)</sup>. والجدير

بالذكر أن أول إشارة لمفهوم الحرب الهجينة بشكل نظري قد بدأ في نوفمبر 2005، على يد الجنرال "جيمس ماتيس" الذي شغل لاحقاً منصب وزير الدفاع الأمريكي، والذي أعدّ بالتشارك مع "فرانك هوفمان" (الضابط المتقاعد من مشاة البحرية الأمريكية) مقالاً في مجلة "بروسيدنجز" (Pro-ceedings) الصادرة عن المعهد البحري الأمريكي؛ حيث استخدم مفهوم "الحرب الهجينة" لتحليل أنماط الحروب التي يواجهها الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان.

ومع اندلاع حرب إسرائيل ضد حزب الله اللبناني في عام 2006، جرى النظر إلى هذه الحرب باعتبارها أول حرب هجينة؛ حيث وجد الجيش الإسرائيلي صعوبة في التعامل من الناحيتين العسكرية والاستخباراتية مع تكتيكات حزب الله، التي تقوم على حرب العصابات في المناطق الحضرية،

بعض التقنيات العسكرية غير مكلفة نسبيًا، وبات بالإمكان استخدامها من قبل الفاعلين المسلحين من دون الدول بسهولة نسبيًا، كما باتت تكلفة إنتاجها أقل(5).

ويتضح ذلك، على سبيل المثال، من إمكانية استخدام الطائرات المسيرة من جانب الجماعات الإرهابية، أو إمداد الدول للفاعول المسلحة بمنظومات من الأسلحة كانت حكرًا على الجيوش، كما في إمداد إيران ميليشيات الحشد الشعبي في العراق، أو الحوثيين في اليمن بصواريخ باليستية ومجنحة وطائرات مسيرة.

ويلاحظ أن الحروب الهجينة تستهدف نقاط الضعف المجتمعية بدءًا من الهجمات السيبرانية على أنظمة المعلومات الحيوية، مرورًا بتعطيل الخدمات الحيوية (مثل: إمدادات الطاقة أو الخدمات المالية)؛ وذلك بهدف تقويض ثقة الجمهور بالمؤسسات الحكومية، أو تقويض التماسك الاجتماعي. وتبدو الحروب الهجينة كأنها بناء من قطع غير واضح الترابط بينها، ولكن إذا تم تجميع هذه القطع معًا، فإنه يمكن حينها تكوين صورة أوضح حول هوية من يدير هذه الهجمات المنسقة ضد الدولة المستهدفة؛ إذ إن تنوع التكتيكات الهجينة هو أمر مقصود؛ وذلك لكي يخفي الترتيب المخطط بدقة وراء طيف الأدوات المستخدمة والتأثيرات التي يسعى الطرف المهاجم إلى تحقيقها(6).

### ثانيًا- كيفية ردع الحروب الهجينة:

منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية وضم موسكو لشبه جزيرة القرم في 2014، بدأت الأدبيات العسكرية الغربية وحلف الناتو تدرس هذا النوع من

وخلايا المقاتلين التي يصعب تحديد مواقعها، واستخدام القدرات العسكرية المتقدمة، بما في ذلك الصواريخ والقذائف(3). كما بدأ مصطلح "الحرب الهجينة" يُداول على نطاق واسع في الغرب بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم في عام 2014؛ إذ قامت روسيا بتنسيق تحركاتها العسكرية مع تحركات الانفصاليين الموالين لها. واقترن ذلك بتغطية إعلامية مكثفة وجهود دبلوماسية لتعزيز التحركات الروسية وإضفاء الشرعية عليها. ولعل من المفارقات أن روسيا تنظر إلى الثورات الملونة باعتبارها أحد أشكال الحروب الهجينة التي تهدف الولايات المتحدة من خلالها إلى إضعاف الحكومات الموالية لروسيا في شرق أوروبا، لتستبدل مكانها حكومات أخرى مناوئة لها لروسيا.

وفي حقيقة الأمر، فإن الحروب الهجينة لا تعد نمطًا جديدًا من الحروب؛ ففي أثناء حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كان هذا النمط هو السائد، أي قيام دولة أجنبية بمحاولة زعزعة استقرار الأوضاع الداخلية في دولة مستهدفة؛ وذلك لإحداث صراعات داخلية تمكن الدولة الأجنبية من تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولذا يمكن النظر إليها باعتبارها امتدادًا للحروب بالوكالة التي تشنّها الدول الكبرى(4).

ومع التسليم بصحة هذا الرأي، فإن هناك بعض الأبعاد التي تغيرت في الحروب الهجينة مقارنةً بما كان سائدًا في حقبة الحرب الباردة؛ فإذا كانت الدعاية والخداع، وغيرهما من التكتيكات العسكرية، لا تعد بالأمر الجديد، فإن التقنيات التكنولوجية الحديثة ساهمت في تعزيز فاعلية الدعاية؛ وذلك عبر نشر المعلومات المفبركة بسرعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما باتت

المحتملة للحروب الهجينة، شأنها في ذلك شأن وضع سيناريوهات الحرب التقليدية التي يمكن أن تشنها الدولة المعادية ضدها، كما يجب تحديد أدوار فاعلة لمؤسسات الدولة للاضطلاع بها، بل للقطاع الخاص والمجتمع المدني كذلك(9).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أي دولة من الدول -بما في ذلك أكثر الدول تقدماً- تعاني من مشكلات اجتماعية داخلية. وقد وضح ذلك في احتجاجات لندن في عام 2011؛ حين شهدت العاصمة ومعظم المدن الإنجليزية احتجاجات اندلعت إثر قتل "مارك دوغان" -وهو رجل أعزل- على يد شرطة العاصمة لندن في 4 أغسطس عام 2011، وعندما تم تجاهل الدعوات السلمية لمساءلة المسؤولين عن قتله، اندلعت احتجاجات واسعة في 8 أغسطس شارك فيها نحو 15 ألف شخص في لندن وبرمنجهام ومانشستر؛ حيث تورطوا في إحراق المباني وسرقة المحلات التجارية والدخول في مواجهات عنيفة مع الشرطة، وترتب عليها اعتقال نحو ثلاثة آلاف فرد(10).

ولم يختلف الوضع كثيرًا في فرنسا في احتجاجات حركة "السترات الصفراء" التي اندلعت في ديسمبر 2018 وامتدت حتى مارس 2019، والتي نتجت عن فرض ضريبة على المحروقات، وتوسعت للتنديد بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومة(11). وتكشف كل هذه الحركات الاحتجاجية أن كل الدول -بغض النظر عن ثرائها وتقدمها الاقتصادي- تعاني من

الحروب، وتبحث عن وسائل لردعه؛ ففي قمة الناتو في وارسو في يوليو 2016، أكد الحلف أنه يتبنى استراتيجية "لمساعدة حليف في أي مرحلة من مراحل الحرب الهجينة" مع إمكانية تطبيق المادة 5 من معاهدة واشنطن، التي تعتبر الهجوم على حليف واحد هجومًا على جميع دول الحلف(7)، وهو ما يشير إلى حجم القلق الذي ينتاب الغرب من هذه النوعية من الحروب.

وبمراجعة أبرز التوصيات المقترحة، سواء في المقالات الأكاديمية أو من جانب المتخصصين بالشؤون الأمنية؛ فإنه يمكن الوقوف على السياسات التالية التي تمكن الدولة من ردع الحروب الهجينة، والتي تتمثل في التالي:

- **المرونة المجتمعية:** تستهدف الحروب الهجينة، في الأساس، اختراق المجتمعات عبر محاولة إثارة الانقسامات الداخلية، على نحو يكفل للدولة الأجنبية إضعاف الدولة من الداخل. ولذلك، فإن من أهم الأدوات لمواجهة الحروب الهجينة، ضمان المرونة المجتمعية، وهي كيفية مقاومة المجتمعات للانهييار تحت تأثير الأحداث الكارثية؛ إذ يجب على المجتمعات أن تتأقلم وتتعامل مع مثل هذه الأحداث، وأن تتكيف معها، وتتعافى من آثارها في فترة قصيرة من الزمن(8).

وتشير بعض الأدبيات إلى أن الخطوة الأولى في مواجهة الاستهداف الخارجي هو أن تدرك الدول الثغرات الداخلية التي يمكن أن ينفذ منها العدو الخارجي، وأن تضع خريطة لها، فضلًا عن محاولة تطوير السيناريوهات

اعتراض بيانات الاتصال الواردة عبر شبكات الاتصالات المختلفة (مثل خطوط الهاتف الثابت وشبكات الهاتف المحمول والإنترنت وشبكات الأقمار الصناعية)، وتخزينها وتحليلها. ويتم اعتراض البيانات كإشارة إلكترونية، وتشتمل على أنواع مختلفة من البيانات الوصفية (Metadata)، بالإضافة إلى المحتوى. ويوفر جمع كل هذه البيانات لأجهزة الاستخبارات القدرة على الوصول إلى كافة البيانات من السكان الذين لا يشتبه في كونهم هم أنفسهم موطئًا للتهديد.

و غالبًا ما تُعتبر قدرات استخبارات الإشارة غير المميزة - أي التي تجمع أشكال البيانات كافةً دون تمييز - هذه بمنزلة "جوهرة التاج" لأي جهاز استخباراتي غربي. وقد توسعت العديد من الديمقراطيات لبعض الوقت في توظيف هذا النوع من استخبارات الإشارة؛ فقد أعلنت وكالة الأمن القومي الأمريكي (NSA) بشكل معلن أنه نظرًا إلى التحول نحو وسائل الاتصال الرقمية، فإننا نعيش الآن في "العصر الذهبي لـ"استخبارات الإشارة" (SIGINT).

وفيما يتعلق بردع الحروب الهجينة التي من المحتمل أن تستهدف جميع أطراف المجتمع، فإن جمع وتخزين وتحليل الاتصالات الرقمية المحتملة، قد يمنح أجهزة الاستخبارات ومحلليها طريقة للكشف عن التهديدات المحتملة؛ إما فور حدوثها أو بعد وقوعها؛ وذلك عبر توظيف نظم الذكاء الاصطناعي، وتطبيق أساليب مثل التعرف على النمط واكتشاف الأنماط الشاذة. ومن ثم، قد يمثل الجمع الجماعي للإشارات الرقمية واحدةً من أكثر الطرق الواعدة لمواجهة التهديدات الهجينة واكتشافها(12).

مشكلات اجتماعية يمكن أن تنفجر في أي لحظة، كما أنها قد توفر بيئة خصبة للدول الخارجية للتدخل، ومحاولة اللعب على هذه التناقضات. ولذا، فإنه يجب على كل دولة أن تأخذ في اعتبارها هذه الثغرات المجتمعية وتعمل على مواجهتها.

• **تعزيز التنمية والحكم الرشيد:** تتمثل أحد الأهداف الرئيسية للحروب الهجينة في الوقيعة بين الشعب والحكومة، عبر محاولة استغلال الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها المواطنون، وتقديم سرديات اختزالية ترجع هذه المشاكل إلى فساد النخبة الحاكمة وسرقة مقدرات شعبها. وفي حالة المجتمعات المتعددة عرقياً وإثنيًا، فإنها تسعى إلى محاولة إثارة الاحتقان بين الإثنيات المختلفة، عبر تأكيد أن الحكومة تمثل مصالح إثنية معينة على حساب أخرى. وبغض النظر عن صدق هذه الاتهامات من عدمه، فإنها ترمي - في النهاية - إلى تحقيق هدف واحد هو نزع الشرعية عن الحكومة وتشجيع الخروج عليها تحت أي سبب من الأسباب؛ ولذلك، فإن تبني الدول سياسات تنموية تأخذ في الاعتبار المناطق المهمشة، يعد من أفضل الأدوات لوقف أي محاولات خارجية لاستغلال المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة ترجمتها إلى اضطرابات داخلية تهدف إلى تقويض الاستقرار الداخلي، وتفجير الدولة من الداخل.

• **توظيف استخبارات الإشارة:** شرعت العديد من الدول الغربية إلى جمع الاتصالات الإلكترونية كافة؛ وذلك عبر

والحصول على مجموعات كبيرة من البيانات من القطاع الخاص. وحاليًا، تقوم النرويج وفرنسا وألمانيا أيضًا بمزيد من الإصلاحات الاستخباراتية لاستيعاب طلب أجهزة الاستخبارات والأمن الحصول على أدوات جمع أفضل، وزيادة الوصول إلى البيانات. وفي ألمانيا، على سبيل المثال، اقترحت وزارة الشؤون الداخلية مشروع قانون يجبر القطاع الخاص على "تسليم المحادثات المشفرة فور طلبها من أجهزة الاستخبارات" (16).

ويلاحظ أن توظيف أجهزة الاستخبارات يعد أمرًا حيويًا في محاولة رصد التدخلات الخارجية النشطة الساعية إلى تقويض الاستقرار الداخلي؛ فقد أشارت دراسة عن كيفية مواجهة الحروب الهجينة في منطقة البلطيق إلى أهمية التحرك الاستخباراتي النشط لرصد أي مؤشرات على تحركات روسية معادية لتقوية الدفاعات الداخلية في مواجهة أي عمليات تخريبية محتملة، كما أشارت الدراسة إلى أهمية توظيف أجهزة الاستطلاع المتقدمة، مثل الطائرات المسيرة، والرادارات الأرضية، في محاولة لسد أي ثغرات في القدرات الاستخباراتية الحالية (17).

• **حملات إعلامية نشطة:** يجب على النخب الوطنية ووسائل الإعلام أن تلعب دورًا في توضيح نوعية التهديدات الهجينة التي تواجهها الدولة، حتى تظل المجتمعات يقظة وصامدة في مواجهة حملات التضليل. ويجب أن يكون هناك استثمار في نشر الوعي المجتمعي بمخاطر المعلومات المضللة؛ وذلك من خلال مقررات التعليم المدرسية والاجتماعية، والحفاظ على صحافة مستقلة تستجيب بسرعة لأي معلومات مضللة (18).

وتتمثل القيمة المهمة لتقنية الذكاء الاصطناعي في قدرتها على تمشيط كم هائل من البيانات بسرعة، التي يمكن توظيفها في رصد العلاقات الخفية أو غير الواضحة، والتي تساعد على القيام بتنبؤات موثوقة بالأحداث المهمة (13). ويمكن توظيف بعض برامج الذكاء الاصطناعي لمحاولة تحديد المجتمعات السيبرانية التي تقوم بنشر التطرف، أو التي تحرض على الاحتجاج، وكذلك تحديد القيادات الرئيسية التي تروج لهذه الأفكار (14). وبطبيعة الحال، فإن هذه الآلية تثير الجدل في الدول الغربية على أساس أنها تتضمن جمع معلومات بصورة غير تمييزية عن المواطنين، على الرغم من أنهم لا يشكلون أي تهديد على الأمن القومي للدولة، أو يخرطون في أنشطة إجرامية.

وفي حقيقة الأمر، فإن الجمع الشامل للاتصالات الأجنبية والدولية تعد ممارسة استخباراتية تقليدية تمتد لعقود من الزمان من قبل العديد من أجهزة الاستخبارات في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد زاد الاهتمام بهذا النوع من جمع الاستخبارات عقب فضيحة "سنودن"، خاصة أن العديد من البلدان تفتقر إلى أي إطار قانوني لضبط مثل هذه العمليات، ناهيك عن الرقابة الفعالة عليها (15). وعلى الرغم من كل هذا الجدل، فإن التجربة العملية توضح أن الدول الغربية كافة بدأت تقنن مثل هذه العمليات؛ إذ إن الإصلاحات التشريعية في دول مثل ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة وفرنسا، قد حددت ووسعت صلاحيات وكالات الاستخبارات للانخراط في جمع البيانات الضخمة.

كما تبنت بعض البلدان، مثل المملكة المتحدة أيضًا، رؤى جديدة لتقنين القرصنة الحكومية

ففي ألمانيا تم تمرير تشريع في يونيو 2017 يفرض على شركات وسائل التواصل الاجتماعي الكبيرة "حذف التعليقات والمشاركات غير القانونية أو العنصرية أو التي تنشر أخبارًا مفبركة في غضون 24 ساعة". ويمكن تغريم الشركات بعقوبات مالية تصل إلى 57 مليون دولار للمحتوى الذي لم يتم حذفه من المنصة (21).

وتعد من أهم الأدوات كذلك في مواجهة حملات التضليل الإعلامي، تشجيع الصحافة المستقلة والمهنية؛ إذ يحتاج عامة الناس إلى مراسلين يساعدونهم في فهم التطورات المعقدة والأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يقتضي ابتداءً وجود إدراك من جانب الصحفيين بمخاطر حملات التضليل الإعلامي، وكيفية التعرف عليها، وكذلك طرق الوصول إلى المصادر الحكومية للحصول على المعلومات الصحيحة.

ويجب أن تتضمن مواجهة حملات التضليل الإعلامي تقديم معلومات وأدلة جديدة دون الاكتفاء بوصف المعلومات المفبركة بعدم الصحة؛ إذ تقل احتمالات قبول الناس لرسائل التصحيح إذا تم الاكتفاء بالإعلان عن عدم صحتها، مع عدم تقديم معلومات تفصيلية وأدلة جديدة. كما يجب على المؤسسات التعليمية تعزيز حالة من "التشكك الصحي"، فيما يتم نشره على وسائل الإعلام، خاصةً مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك توجيه الأفراد إلى كيفية البحث عن المعلومات الصحيحة من خلال الرجوع إلى المصادر الإعلامية ذات المصداقية؛ إذ إن تراجع التعليم وضعف مستوى الثقافة والوعي العام، كلها عناصر تخلق بيئة ملائمة لانتشار المعلومات المضللة (22).

وتتعاظم مخاطر نشر المعلومات المفبركة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ إذ إن من أبرز التوجهات هو توسع اعتماد الشباب على استقاء أخبارهم من الإنترنت، وخاصةً أجهزة الهواتف المحمولة. فوفقًا لمركز بيو للأبحاث، يتلقى 55% من مستخدمي الهواتف الذكية في الولايات المتحدة تنبيهات إخبارية على أجهزتهم، كما أن نحو 47% ممن يتلقون هذه التنبيهات يقومون بقرائها. وفي المقابل، انخفضت نسبة الأمريكيين الذين يعتمدون على الأخبار المطبوعة من 38% إلى 22% في عام 2017. وقد تزامن ذلك مع تراجع الثقة بوسائل الإعلام التقليدية؛ ففي استطلاع جالوب، انخفضت النسبة المئوية التي تقول إن لديهم قدرًا كبيرًا أو معقولًا من الثقة بوسائل الإعلام التقليدي من 53% في عام 1997 إلى 32% في عام 2016، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على الدول النامية (19).

وتشكل المعلومات الكاذبة خطرًا كبيرًا على المجتمعات بسبب قدرتها على التأثير في الرأي العام وتشكيل توجهاته؛ إذ إنه يمكن لمثل هذه الأخبار المفبركة أن تُمكن الأفكار التمييزية والتحريضية من الدخول في الخطاب العام والتعامل معها كحقيقة. وفي مرحلة تالية، يمكن استخدام هذه الأفكار بدورها لتبرير تبني مواقف متطرفة، وتكريس التحيزات، وتقوية عقلية "نحن في مواجهة الآخرين"، وحتى في الحالات القصوى، للتحفيز على العنف وتبريره (20).

وفي مواجهة هذه التحديات، طورت الدول استراتيجيات متعددة لمواجهة الأخبار الكاذبة؛

الاستباقية، ومحاولة ردع الأنشطة غير المشروعة في قلب هذه النوعية من العمل الشرطي(24).

وتشمل أنشطة جمع المعلومات-على سبيل المثال لا الحصر- أي مواد مفتوحة المصدر من الإنترنت، وكذلك البيانات الموجودة في أنظمة الكمبيوتر الشرطية، بجانب مقابلات الشرطة مع الأشخاص، وتقارير مراقبة ضباط الشرطة والتقارير الداخلية، بالإضافة إلى الصور والفيديو التي يمكن الحصول عليها من أجهزة كاميرات المراقبة في الشوارع أو الطائرات المسيرة. ويضاف إلى ما سبق البيانات التي تم جمعها من المصادر البشرية التي تتفاعل مع الناس، وأخيرًا، الاعتراضات التقنية عندما تصرح المحكمة بذلك(25).

ويلاحظ أنه في حالة الشرطة البريطانية، فإن القانون يمنحها الحق في الحصول على معلومات شخصية عن المتظاهرين؛ وذلك بدعوى انخراطهم في نشاط غير اجتماعي. وعلى الرغم من أن مفتشية شرطة صاحبة الجلالة (HM Inspectorate of Constabulary) قد أعلنت أن توظيف هذا القانون في مواجهة المتظاهرين السلميين أمر غير شرعي، فإن الشرطة تواصل جمع المعلومات الشخصية عن المتظاهرين المشكوك فيهم بغض النظر عن انخراطهم في أعمال عنف أم لا(26).

• **التعاون بين مختلف الوكالات الحكومية:** يجب أن يتم تعزيز التعاون بين مختلف الوكالات والأجهزة الحكومية داخل الدولة الواحدة أو مع الحلفاء والشركاء. وعلاوةً على ذلك، ستظل مساهمة وزارات الدفاع

• **تعزيز الشرطة الاستباقية:** يجب أن يتم تدريب أفراد أجهزة الأمن على كيفية مواجهة الحروب الهجينة، وخاصةً تجنب أي محاولات من أجل استحداث مواجهات بين الأجهزة الأمنية والمتظاهرين، ومحاولة توظيف سقوط أي من المحتجين في هذه المواجهات والترويج لذلك إعلاميًا، من أجل دفع المزيد من الأفراد إلى النزول للتظاهرات، واستخدامهم بمنزلة "درع بشرية" لحماية المحرضين الأكثر عدوانيةً من القبض عليهم فورًا، وتصوير هذه المواجهات أنها حملات قتل متعمدة ضد المدنيين العزل(23). وتجدر الإشارة إلى أن أجهزة الأمن الغربية قد طورت نموذج "الشرطة التي تقودها الاستخبارات" في مواجهة التظاهرات التي تعتمد على الرصد النشط لمواقع التواصل الاجتماعي؛ وذلك للتعرف على قادة المحرضين على التظاهرات والقبض عليهم بصورة استباقية.

فالشرطة التي تقودها الاستخبارات تهدف إلى جمع كميات كبيرة من البيانات من مصادر مختلفة، كما تقوم بإعداد تحليل متقدم لشبكات ومجموعات التظاهر، وتقوم كذلك بإنشاء ملفات تعريف شخصية، وخرائط للشبكات، بالإضافة إلى محاولة التجسس على الاتصالات؛ وذلك لتوقع كيفية تصرف الأفراد والجماعات في التظاهر. ويهدف هذا إلى الكشف عن الأنشطة غير المشروعة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها.. وليس هذا فحسب، بل يهدف إلى منع الأحداث والأنشطة غير المرغوب فيها من الحدوث في المقام الأول؛ ولذا تقع التحركات الشرطة

في اكتشاف التهديدات الهجينة تستند إلى استغلال المعلومات الاستخبارية والبيانات من مختلف مصادر المعلومات التقنية والبشرية. ويجب أن يأخذ التحليل في الاعتبار السياق الأوسع للأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، وكذلك البنية التحتية عند معالجة هذه البيانات؛ إذ يتطلب اكتشاف التهديدات الهجينة من المحللين "ربط النقاط" عبر مجالات تبدو أنها غير مترابطة(27).

وفي الختام، يمكن القول إن الحروب الهجينة ما هي إلا محاولة من جانب الدول الأجنبية لاختراق المجتمعات المستهدفة وتفكيكها كما اتضح في ثورات الربيع العربي أو الثورات الملونة في شرق أوروبا أو التدخلات الروسية في المنطقة نفسها؛ إذ إن القواسم المشتركة لهذه الحروب تتقاطع في محاولة تفجير المجتمعات من الداخل لتقليل كلفة شن الحرب؛ لذا، بدأت الدول كافة في وضع سياسات عملية وتحديث عقائدها العسكرية لمواجهة هذه التهديدات.

\* رئيس وحدة تقدير الاتجاهات الأمنية  
مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

## المصادر

1. Gjorgji Veljovski, Nenad Taneski & Metodija Dojchinovski, The danger of "hybrid warfare" from a sophisticated adversary: the Russian "hybridity" in the Ukrainian conflict, *Defense & Security Analysis*, Vol. 33, No. 4, 2017, p. 293.
2. I bid., pp. 292–293.
3. Countering hybrid threats: challenges for the West, *Strategic Comments*, Vol. 20, Comment 40, November 2014, p. x.
4. – I bid, p. 294.
5. Kim Wijnja, Countering hybrid threats: does strategic culture matter?, *Defence Studies*, accessible at: <https://bit.ly/30o3a9L>
6. Yantsislav Yanakiev, Petko Dimov, and Daniel Bachvarov, Conceptualizing the Role of Societal Resilience in Countering Hybrid Warfare, *Information & Security: An International Journal*, Vol. 39, Issue 1, 2018, pp. 81–82.
7. Gjorgji Veljovski, Nenad Taneski & Metodija Dojchinovski, *Op.cit.*, p. 294.
8. Pál Dunay and Ralf Roloff, Hybrid Threats and Strengthening Resilience on Europe's Eastern Flank, *European Center for Security Studies*, March 2017, accessible at: <https://bit.ly/3BNovY7>
9. Countering Hybrid Threats: 10 Steps for a Resilient Europe, *Globsec*, June 16, 2021, accessible at: <https://bit.ly/2YS8PVi>
10. London riots, ten years on: 'There was looting but it was a protest and we need to remember that', *The Independent*, August 10, 2021, accessible at; <https://bit.ly/3nh3u1Z>
11. هل تستعيد حركة "السترات الصفراء" زخمها بعد مرور عام على انطلاقها؟، فرانس 24، 16 نوفمبر 2019، موجود على الرابط التالي: <https://bit.ly/3n22XAC>
12. Njord Wegge and Thorsten Wetzling, Countering Hybrid Threats Through Signals Intelligence and Big Data Analysis?, in; Tom Røseth and John Michael Weaver (eds.), *Intelligence Relations in the 21st Century*, (Switzerland; Springer, 2020), pp. 76 –77.

13. Clay Wilson, Artificial Intelligence and Warfare, in; Maurizio Martellini and Ralf Trapp (eds.), 21st Century Prometheus Managing CBRN Safety and Security Affected by Cutting-Edge Technologies, (Switzerland; Springer, 2020), p. 125.
14. Valentina Dragos, Bruce Forrester, and Kellyn Rein, Is hybrid AI suited for hybrid threats? Insights from social media analysis, Hal Archives Ouvertes, April 24, 2021, accessible at: <https://bit.ly/2ZOysDf>
15. I bid, p. 77.
16. I bid, p. 78.
17. أندرو رادن، الحرب الهجينة في منطقة البلطيق: التهديدات والاستجابات المحتملة، (سانت مونیکا: مؤسسة راند، 2017)، ص 33، موجود على الرابط التالي: <https://bit.ly/3nOLVD6>
18. Eitvydas Bajarūnas, Addressing Hybrid Threats: Priorities for the EU in 2020 and Beyond, European View, Vol. 19, Issue 1, 2020, p. 68.
19. – Darrell M. West, How to combat fake news and disinformation, Brookings, December 18, 2017, accessible at: <https://brook.gs/3n36yi5>
20. I bid.
21. I bid.
22. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، 3 خطوات لمكافحة انتشار المعلومات المضللة، ساينتيفيك أمريكان، 16 أكتوبر 2017، موجود على الرابط التالي: <https://bit.ly/3pduvPD>
23. أندريه كاريكو، نظرة جديدة على "الحرب الهجينة" .. أساليب الوقاية والتوظيف، كاتيون، 31 مايو 2015، موجود على الرابط التالي: <https://bit.ly/2XnBrF6>
24. Val Swain, Disruption policing: surveillance and the right to protest, Open Democracy, August 8, 2013, accessible at: <https://bit.ly/3lLK6KH>
25. Wayne P. Wawryk, The Collection and Use of Intelligence in Policing Public Order Events, Ministry of the Attorney General (Canada), April 20, 2005, accessible at: <https://bit.ly/3n2oYiI>
26. Val Swain, op.cit.
27. Sean Monaghan, Countering Hybrid Warfare So What for the Future Joint Force?, PRISM, Vol. 8, No. 2, p. 90.

# آليات تحقيق الردع في الفضاء السيبراني

— \* د. إيهاب خليفة

ساهمت التطورات التكنولوجية والتقنيات الذكية في تغيير كثير من المفاهيم التقليدية في العلاقات الدولية (مثل الحرب، والصراع، والردع، والدفاع)؛ فظهرت لها جميعًا جوانب تكنولوجية وبخاصة سيبرانية؛ فقد أصبحت الأسلحة فيروسات وبرمجيات خبيثة رخيصة التكلفة لها تداعيات قد تقارب تأثير الأسلحة التقليدية، كما أضحت قادرة على ضرب المفاعلات النووية والأقمار الصناعية، فضلًا عن البنية التحتية الحرجة من محطات الطاقة والوقود ونظم الاتصالات والمواصلات والمستشفيات وخلافه؛ فخلال دقائق معدودة، قد يقع آلاف من القتلى إذا نجحت هجمة سيبرانية في استهداف أحد المرافق الحيوية للدول كنظم الطيران أو المستشفيات.

التي يتم اكتشافها حديثًا، أو الفيروسات والأسلحة السيبرانية التي يتم تطويرها، فضلًا عن صعوبة تعقب مصدر الهجمة، ومعرفة الفاعل من الناحية الفنية؛ فإن تحقيق الردع بطرقه التقليدية لمنع تفاقم حدة الصراعات السيبرانية والوصول إلى حالة الحرب؛ قد لا يتحقق في أفضل الأحوال في الفضاء الإلكتروني؛ لذلك يجب تبني مفهوم جديد يتلاءم مع البيئة الصناعية المتطورة للفضاء الإلكتروني.

## أولًا- المقصود بـ”الردع“ في الفضاء السيبراني:

يعد مجال الدراسات الأمنية من المجالات الفرعية لحقل العلاقات الدولية؛ فهو يهتم بدراسة التهديدات الخارجية لبقاء الدولة؛ أي النابعة عن تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية المحيطة بها. وبعد انتهاء الحرب الباردة، ظهرت

ومع توجه العالم نحو الاعتماد المتزايد على التقنيات الذكية والحديثة وتبني نماذج الحكومات والمدن الذكية، للاستفادة من مكتسبات الثورة الصناعية الرابعة في تحسين نمط الحياة البشرية، ومع تسريع عملية التحديث التكنولوجي التي تمر بها الدول والمجتمعات، خاصةً خلال فترة انتشار فيروس كوفيد-19 لضمان استمرار النشاط البشري العمراني أثناء الالتزام بتعليمات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي؛ فقد أصبح العالم أجمع أكثر انكشافًا وعرضةً لمخاطر الحروب السيبرانية؛ وذلك لأنه كلما زاد الاعتماد على الإنترنت في إدارة شؤون الحياة اليومية، وتعددت الأهداف التي يمكن أن تصبح جاذبة للقراصنة؛ ازدادت بالتبعية فرص الاختراقات والهجمات السيبرانية.

ونتيجة للطبيعة الخاصة بالفضاء الإلكتروني، من صعوبة منع الهجمات الإلكترونية بصورة كلية من الأساس، نتيجة الثغرات الصفرية

هو النموذج التقليدي لفهم ودراسة الردع في الصراعات الدولية؛ فالقاعدة الرئيسية تقول إنه كلما زادت القوة التدميرية للسلاح قل الميل إلى استخدامه؛ فالدول التي تمتلك سلاحًا نوويًا لا تميل إلى استخدامه أو التلويح باستخدامه لتسوية الصراعات بينها، نظرًا إلى القدرة التدميرية العالية له، وسهولة تتبع الخصم، وإلحاق الأذى نفسه به، فترتدع الدول عن استخدامه.

والردع بصفة عامة هو منع الخصم من القيام بفعل عدائي؛ إما بسبب تخوفه من هجوم مضاد يفوق قدراته الدفاعية، أو ارتفاع تكلفة الهجوم مقارنةً بالمكاسب التي يمكن أن يحققها (1)، فيما يُعرّف بـ"ردع الخطر" الذي ترتفع فيه تكلفة الهجوم وتقل فوائده، وهو أحد العناصر الرئيسة التي يحققها مفهوم الردع السيبراني؛ فحينما يدرك الخصم أن هناك من يستطيع أن يكشف هجماته ويرد عليها بصورة أقوى وأعنف، فلن يقوى على هذه المخاطرة.

**والردع نوعان:** ردع بالمنع أو الردع السلبي، وردع بالانتقام أو الردع الإيجابي. ويحدث الأول من خلال تقوية النظم الدفاعية بصورة ترفع تكلفة هجمات الخصم عن مكاسبه، وغالبًا لا يكون الهدف الرئيسي هنا هو الردع بقدر ما يكون هو الدفاع والتأمين ضد أي عدو محتمل، لا ضد عدو محدد بعينه. وهنا تكون حسابات الخصم بالسالب، أي أن يدرك ارتفاع تكلفة الهجوم عن المكاسب التي يمكن أن تتحقق. أما الردع بالانتقام فهو ردع إيجابي يقوم على فكرة العقاب، وفيه يدرك الخصم أن أي هجوم سيتبعه هجوم آخر انتقامي لا يستطيع تفاديه أو تحمله. ويشمل ذلك

مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، تراجعت فيها القضايا التقليدية للأمن التي كانت تشمل القضايا العسكرية وسباق التسلح ونظريات الردع وتوازن القوى لصالح قضايا أخرى ترتبط بمفهوم الأمن غير التقليدي، مثل الفقر والمجاعات والأوبئة وقضايا حقوق الإنسان والتدخل الدولي لأغراض إنسانية، كما تصاعد الاهتمام بقضايا التغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري وما لها من تأثير على تغير حدود الدول واختفاء المدن الساحلية، وتزايد المشكلات الناجمة عن الهجرة، وزيادة عدد اللاجئين، فضلًا عن ظهور أبعاد تكنولوجية وإلكترونية جديدة مثل الجرائم والهجمات السيبرانية.

ولكن يبدو أن العالم على أعتاب نقلة نوعية جديدة، هي في الأصل عودة إلى الماضي لكن في شكل معاصر، يتم فيها طرح المفاهيم التقليدية الخاصة بممارسة النفوذ والقوة بمفهومها الصلب في العلاقات الدولية، لكن بصورة تتماشى مع العصر السيبراني الجديد، فعادت بعض المفاهيم إلى الظهور، مثل الحرب والردع وتوازن القوى، ولكن بعد إدخال تأثير البعد التكنولوجي عليها المتمثل بصورة أساسية في الفضاء السيبراني، فظهرت مفاهيم مثل الحرب السيبرانية، والردع السيبراني، والدفاع السيبراني، وسباق التسلح السيبراني، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالميدان الخامس.. ذلك الميدان الذي يأتي بعد الميادين الأربعة التقليدية (الأرض، والبحر، والجو، والفضاء)، ليشكل ساحة جديدة للصراع بين الدول.

وعلى صعيد مفهوم الردع، على سبيل التحديد، يمكن القول إن الردع النووي يعتبر

ويتحقق الردع بالانتقام من خلال زيادة القدرات الهجومية للدولة عبر تطوير ترسانة من الأسلحة السيبرانية القادرة على اختراق دفاعات العدو من ناحية، وتطوير تقنيات التتبع والمراقبة لمعرفة مصدر الهجمة السيبرانية من ناحية أخرى.

### ثانيًا- معوقات قائمة:

هناك عدة صعوبات تجعل عملية تحقيق الردع بمفهومه التقليدي في الفضاء السيبراني أمرًا غير ممكن، وتحتاج إلى إعادة نظر، سواء على مستوى المفهوم أو آليات التطبيق؛ فالردع التقليدي قد لا يتحقق نظرًا إلى عدم تماثل القوى؛ فمثلًا قد تستطيع دولة مثل كوريا الشمالية إلحاق ضرر جسيم بدولة قوية على المستوى السيبراني مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لكن لا تستطيع الأخيرة إلحاق ضرر جسيم بالأولى؛ وذلك لعدم وجود مصالح أو أهداف سيبرانية يمكن إصابتها. في المقابل، هناك تنوع في الأهداف الأمريكية التي تستطيع كوريا الشمالية إصابتها في الفضاء السيبراني.

وليس عدم تماثل القوى فقط هو ما يجعل نظرية الردع التقليدية غير مجدية في الفضاء السيبراني، بل هناك سبب آخر هو عدم التناسب بين شدة الهجمات السيبرانية والعائد منها؛ فقد يستغرق نجاح هجمة سيبرانية وقتًا وجهدًا كبيرين للغاية لاختراق دفاعات العدو السيبرانية، مقابل تحقيق ضرر يمكن معالجته أو احتواؤه سريعًا. ولما كان الأصل في الردع هو منع العدو من شن هجمات ضارة بالدولة، ولما كان من المستحيل وقف الهجمات السيبرانية من الأساس التي هي مستمرة على مدار اليوم والساعة؛ فالردع التقليدي لن يتحقق في الفضاء السيبراني.

الإعلان عن المصالح الحيوية، واستعراض القوة، والتهديد باستخدامها في حالة المساس بها(2).

وتحقيق الردع يتطلب مكونين رئيسيين: نوايا معبر عنها من الطرف الأول برغبته في الدفاع عن مصلحة ما من ناحية، وإدراك الطرف الثاني أن التعارض مع الطرف الأول حول هذه المصلحة سوف يكون مكلفًا له من ناحية أخرى، بصورة تمنعه من اتخاذ أي موقف عدائي نحوه. وهنا يتحقق الهدف الرئيسي من الردع، وهو جعل الطرف الثاني سلبًا تجاه الطرف الأول، أي لا يقوم بأخذ أي موقف هجومي نحوه؛ فهو سعي نحو إبقاء الحالة على الوضع الراهن.

ويتشابه الردع بمفهومه الواسع مع الردع في الفضاء السيبراني في عدة نقاط؛ منها صعوبة تطبيق القانون في العلاقات العابرة للحدود؛ حيث يتميز الفضاء السيبراني بعدم وجود حدود جغرافية له توضح سيادة الدول عليها. ولما كانت الأسلحة المستخدمة في الفضاء السيبراني هي أسلحة غير محددة سلفًا، وتخضع للتطور التكنولوجي، وغالبًا ما تظهر نتيجة ثغرات صفرية أو فيروسات يتم تطويرها؛ فإنه يصعب حصر هذه الأسلحة لمنع أو تقنين استخدامها(3). وعمومًا، يقصد بمفهوم الردع السيبراني قدرة الدولة على تطوير قدرات عسكرية موثوقة ومتبادلة ومتماثلة في الفضاء السيبراني، بحيث تكون قادرة على التأثير على قرارات الخصم، وتمنعه من شن هجمات عسكرية عبر الفضاء السيبراني عليها(4).

ويتحقق مفهوم الردع بالمنع من خلال زيادة القدرات الدفاعية لمنع شن هجمات سيبرانية على المصالح الاستراتيجية للدولة في الفضاء السيبراني.

المصادقية في الفضاء السيبراني الذي صمم على إخفاء هوية الطرف الآخر؟ ولا يمكن معرفة الفاعل من الأساس لكي يتم التواصل معه؛ فالمصالح في الفضاء السيبراني متشابكة. وعليه، قد يكون الفاعل دولةً أو فردًا أو جماعةً إرهابيةً أو تنظيمًا إجراميًا أو غير ذلك، ومن ثم يصعب إرسال الرسالة إلى الجمهور أو الفاعل المستهدف.

ناهيك عن صعوبة وضع الخصم في تهديد حقيقي؛ فالدول التي تتعرض لهجمات سيبرانية، هي التي تستطيع أن تُفقد وحدها مدى فداحة هذه الهجمات والخسائر المترتبة عليها؛ فمثلًا قد تقوم دولة بشن هجوم سيبراني انتقامي على دولة أخرى بهدف تحقيق الردع بالانتقام، وتستطيع إصابة أهداف معينة داخل الدولة، لكن هذا الهجوم في تقدير الدولة التي تم الاعتداء عليها غير مؤثر، وفي هذه الحالة يفشل تحقيق الردع.

ولكي ينجح الردع بالانتقام من خلال شن هجمات سيبرانية، يجب معرفة الأهداف الحرجة للخصم المراد ردعه، ومصالحه الحقيقية داخل الفضاء السيبراني، حتى يكون الهجوم فعّالاً وليحقق الردع هدفه. ولذلك، فإن هناك علاقة طردية بين تعدد الأهداف التي يمكن إصابتها وبين الردع؛ فكلما تعددت الخدمات والنظم الإلكترونية الحرجة المتصلة عبر الإنترنت، كان الردع ناجحًا فعّالاً، وكلما قلت هذه الخدمات والنظم، قلت فاعلية الردع السيبراني.

وبوجه عام، يتميز الفضاء السيبراني بالتحديث التكنولوجي المستمر؛ فبوتيرة يومية يتم اختراع وتطوير فيروسات في معامل خاصة، لم يتم الكشف عنها ولم ترصدها شركات الأمن السيبراني؛ فبعضها يصيب المكون المادي

ومن الأسباب الرئيسة التي تدفع نحو هذا الاعتقاد هو صعوبة تحديد الطرف المعتدي؛ فلكي يكون الردع ناجحًا، لا بد من توافر ثلاثة عناصر رئيسية؛ هي: التتبع Attribution، والتواصل Sig-naling، والمصادقية Credibility. ويُقصد بالتتبع القدرة على معرفة مصدر الهجمة (أي من أين تأتي؟)، سواء كان دولة محددة أو فاعلاً محددًا، وفي الوقت نفسه القدرة على إرسال رسالة إلى الجمهور المُستهدف أن هناك مصلحة معينة لا يجب التغاضي عنها. أما المصادقية فتعني أنه في حالة الإعلان عن مصدر الهجمة، لا بد من أن يكون هناك رصيد كافٍ لدى الجمهور لتصديق هذا الإعلان (5). وبالتطبيق على الفضاء السيبراني نجد صعوبة تحقيق العناصر الثلاث السابقة.

فالتتبع برغم ما وصلت إليه التكنولوجيا من تقدّم فيه، فإنها تتقدم أيضًا في عمليات التمويه والإخفاء، بصورة تجعل معرفة مصدر الهجمة شبه مستحيل، إلا في حالة الهجمات الصغيرة البسيطة التي يرتكب أصحابها أخطاء، وليس في حالة الهجمات المعقدة التي تقوم بها دول؛ فالهجمات الروسية مثلًا على أستونيا عام 2007، والهجمات الأمريكية الإسرائيلية على المفاعل النووي الإيراني عام 2010، والهجمات الكورية على شركة سوني عام 2015، والرد الأمريكي بقطع الإنترنت عن كوريا لمدة 10 ساعات؛ جميع هذه الهجمات لم يتم فيها تبني الهجوم صراحةً من قبل الدول المعتدية، بل إن بعضها أنكر القيام بذلك من الأساس، بالرغم من توافر أدلة مرتبطة بالظروف السياسية وليس الفنية أو القانونية. ولا يتم الإعلان عن غالبية حالات الاختراق من ناحية، وتنكر معظم الدول الاتهامات الموجهة إليها بشن هجمات سيبرانية من ناحية أخرى؛ فالجميع يتهم والجميع ينكر؛ فمن أين تأتي

الخاص بالقواعد المنظمة للحروب السيبرانية وتنظيم قواعد الاشتباك عبر الإنترنت؛ على أن العمليات السيبرانية Cyber Operations التي من شأنها استخدام أو الهجمات السيبرانية التهديد باستخدامها ضد إقليم دولة ما أو ضد استقلالية نظام سياسي معين بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة؛ هي غير قانونية(8). ولما كان هناك صعوبة فنية في تحديد الطرف المعتدي، فإن محاسبته قانونيًا غير واردة، وكذلك فإن اتخاذ إجراءات حفظ الأمن والسلام الدولي من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة ضده غير واردة. ومن ثم، فإن الهجمات السيبرانية سوف تستمر بصورة يمكن معها القول إن الردع السيبراني صعب في أفضل حالاته، وربما يكون مستحيلًا.

وهو ما يدفع بصورة مباشرة نحو إعادة تعريف الردع والبحث عن تعريف آخر غير تقليدي يتلاءم مع الطبيعة السيبرانية للعلاقات الدولية. وقد يتحقق ذلك من خلال تبني خطط واستراتيجيات للتعامل مع الهجمات السيبرانية في حالة حدوثها، على نحو يشمل التخفيف من حدتها، وعدم تأثر البنى التحتية الحرجة والخدمات الرئيسية والمعلومات الهامة التي تشكل ركيزة للأمن القومي للدول.

### ثالثًا- آليات تحقيق الردع في الفضاء السيبراني:

نتيجةً للأسباب السابقة، فإن تحقيق الردع بمفهومه التقليدي أمر صعب للغاية، ويجب البحث عن طريقة جديدة أو تعريف مرن للردع في الفضاء السيبراني؛ وذلك من خلال زيادة مرونة أنظمة الدولة في التعامل مع الهجمات السيبرانية، وتبني خطط بديلة دائمًا،

Physical مثل ستوكسنت، وبعضها -وهو كثير- يهتم بالجانب البرنامجي Software، وبعضها -وهو أيضًا غير محدود- يركز على المعلومات Information، سواء بهدف السرقة أو التضليل أو التدمير، فضلًا عن ذلك، تعاني البرمجيات المستخدمة كإفئة من الثغرات الصفرية -Zero Day Vulnerability، وهي الثغرات غير المكتشفة بعد، التي قد يستغلها قرصنة المعلومات في شن هجمات سيبرانية أو التجسس على الدولة؛ لذلك قد تظهر ثغرة حديثة ويستغلها بعض الفاعلين لشن هجمة سيبرانية قبل أن تكشفها وتعالجها الأجهزة المختصة. ومن ثم، يفشل تحقيق الردع بالمنع بسبب ثغرات أمنية في أنظمة الدفاع أو فيروس جديد تم تطويره.

وهناك جانب آخر قد يجعل عملية الردع عبر الفضاء السيبراني غير فعالة.. هذا الجانب قد يهتم القانونيين والسياسيين أكثر من العسكريين، وهو القيود القانونية الخاصة بمبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة؛ حيث تنص المادة 2/4 من ميثاق الأمم المتحدة على منع استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها، إلا بما يتوافق مع مقاصد الأمم المتحدة (6)، كما اشترطت المادة 51 من الميثاق ضرورة إبلاغ مجلس الأمن بأي تدابير هجومية سوف تتخذها الدولة في حالة الدفاع عن النفس. ولما كانت الهجمات السيبرانية أحد أشكال استخدام القوة في العلاقات الدولية، أو التهديد باستخدامها، فإنه ينطبق عليها أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقيود التي يفرضها، وهو ما قد يكون عائقًا أمام نجاح الردع السيبراني وفعاليتها.

كما ينص "دليل تالين" (7) Tallinn Manual

بناء القدرات السيبرانية الوطنية: وذلك عبر تعليم الأطفال في مرحلة الصغر تطبيقات البرمجة، والتوسع في معاهد وكليات الذكاء الاصطناعي، وتبني الموهوبين من الطلاب في مجال الحاسب الآلي ودمجهم في صفوف القوات المسلحة، ودعم الشركات الوطنية الناشئة التي تعمل في مجال الأمن السيبراني والحماية السيبرانية، ووضع القواعد القانونية والتشريعية التي تضمن الحفاظ على بيئة سيبرانية صحية داخل الدولة، بما يقلل مخاطر الاختراق السيبراني الخارجي، ويضع معايير صارمة على المؤسسات والجهات الحيوية بالدولة، على نحو يساعده الشركات والمؤسسات المالية على الحفاظ على أصولها من الاختراق أو التسريب، ويضع حدًا لتجاوزات القرصنة والمنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية من التلاعب بالبنية التحتية للدولة.

تطوير نظم تتبع الهجمات وبناء التحالفات: فلا يمكن ردع الخصم وهو في مأمن من الاكتشاف. ومن هنا لا بد من تطوير تقنيات التتبع لتحديد مصدر الهجمة السيبرانية، وبناء شبكة من التحالفات، سواء مع الدول أو شركات الأمن السيبراني لتبادل المعلومات عن مصادر الهجمات السيبرانية، بما يساعد في النهاية على تحديد الفاعل الحقيقي الذي يقف خلف الهجمة السيبرانية.

إيجاد نظم إلكترونية بديلة للخدمات: فلا يجب الاعتماد على نظام إلكتروني واحد، في حالة تعرضه لهجمة سيبرانية تتوقف الخدمة عنه تمامًا، مثل أنظمة البنوك والأنظمة المالية والخدمات المدنية

وأنظمة أخرى يمكنها أن تحل محل الأنظمة التي تتعرض لهجمات سيبرانية أو تخرج من الخدمة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التالي:

- إنشاء نظم إنذار مسبق وأجهزة استشعار: وذلك على المرافق والبنية التحتية الحرجة التي يمكن أن تكون عرضة للهجمات السيبرانية، بحيث تساعد على اكتشاف الهجمة السيبرانية فور وقوعها مباشرة؛ ما يسهل عملية تفادي المخاطر التي يمكن أن تنجم عنها.

- استخدام نظم الذكاء الاصطناعي لتدعيم الدفاعات السيبرانية: حيث تساعد هذه النظم على الكشف المبكر عن الهجمات السيبرانية من ناحية، وتدعم نقاط الضعف والثغرات الموجودة في النظام الأمني من ناحية أخرى؛ وذلك من خلال دراسة سلوك الأفراد ودرجة التشابك بين النظم والدفاعات الأمنية وتحديد نقاط الضعف الموجودة.

- تطوير أسلحة سيبرانية: إذ إن الاستعداد للمعركة السيبرانية القادمة يتطلب من الدول بذل كثير من الجهد على مستوى التعليم والتطوير والتدريب، فلا يمكن تحقيق النصر عبر الفضاء السيبراني من خلال استيراد أنواع التقنيات الذكية كافة من الخارج، التي قد تحتوي على أبواب خلفية وثغرات يمكن إساءة استغلالها في وقت الحرب. ومن هنا، يجب أن تعمل الدول جاهدة على بناء منظومة أسلحتها السيبرانية بنفسها، فضلًا عن تجنيد محترفي القرصنة والبرمجة في صفوف القوات المسلحة التقليدية؛ كي يشكلوا جيوشًا سيبرانية تمثل ذراعًا أساسية للمساهمة في تحقيق الأمن القومي.

والمالية وخدمات الطوارئ كالشرطة والإسعاف والدفاع المدني، بالإضافة إلى البيانات المخزنة على خدمات الحوسبة السحابية وشبكات الشركات الكبرى.

ختامًا، ساهمت الابتكارات التكنولوجية الحديثة، وتبني نماذج الحكومات الذكية والمدن الذكية، في دفع الحاجة إلى تطوير استراتيجيات جديدة، تتلاءم مع العصر السيبراني.. ذلك العصر الذي يعتبر الإنترنت هو الإطار العام الحاكم لتفاعلاته كافةً. ومن ثم يجب على الدولة أن تعمل وفق استراتيجية شاملة للفضاء السيبراني، تشمل المؤسسات الحكومية والعسكرية بجانب القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد، وتقوم على التوعية الكاملة بالتهديدات المحتملة القادمة من الفضاء السيبراني وكيفية التعامل معها، وإنشاء جهات مختصة قادرة على التعامل مع هذه التهديدات واكتشافها في وقت ومبكر.

ليس هذا فحسب، بل يجب تطبيق مفهوم الردع بالمنع من خلال إنشاء نظم إلكترونية، مثل الدروع السيبرانية Cyber Shield، والشبكات المغلقة Intranet، والقيام بعمليات اختبار دائمة للشبكات Cyber Drill، بهدف معرفة مواطن الضعف فيها وجاهزيتها لمواجهة الأزمات، فضلًا عن تطبيق مفهوم الردع بالانتقام من خلال تبني الموهوبين من الطلاب في مجال الكمبيوتر، وإنشاء قسم خاص في المؤسسات العسكرية للقراصنة الإلكترونيين، وشن هجمات سيبرانية ضارية على المشكوك في قيامهم بمهاجمة أنظمة الدول ومؤسساتها.

\* رئيس وحدة التطورات التكنولوجية  
مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الحكومية.. هذه الأنظمة يجب أن تتعدد طرق الدخول إليها في حالة استهدافها من خلال أنظمة بديلة تعمل أوقات الطوارئ.

• **استراتيجية وطنية لحفظ وتداول الأصول الرقمية:** سواء كانت تخص القطاع الحكومي أو القطاع الخاص؛ وذلك من خلال تبني استراتيجية شاملة لإنشاء نسخ احتياطية من بيانات مواطني الدولة.. هذه النسخة يتم تحديثها يوميًا من خلال مزمنة Synchronizing البيانات الموجودة بالأنظمة الإلكترونية في مختلف المؤسسات، مع نظام أرشفة وحفظ البيانات الرئيسي. ففضل هناك نسخ احتياطية يمكن الرجوع إليها في حالة تدمير بعض البيانات من جراء هجمات سيبرانية.

• **تشفير البيانات الرئيسية:** وذلك من خلال تشفير البيانات الحرجة والهامة، مثل البيانات العسكرية والمراسلات السرية، حتى إذا تعرضت لإحدى الهجمات السيبرانية وتمت سرقتها، يصبح من الصعب على الطرف المعتدي فهم ما بداخلها، وحتى يكتسب الطرف المُعتدى عليه بعض الوقت من أجل المناورة؛ إما باكتشاف هذا الطرف ومفاوضته، أو الإعلان المسبق عنه.

• **تدريبات محاكاة الاختراق:** وهي عملية محاكاة يتم من خلالها شن هجمات سيبرانية على الأهداف المرجوة لاختبار درجة أمنها واكتشاف الثغرات ونقاط الضعف فيها. وهذه الأهداف قد تكون البنية التحتية الحرجة التي تشمل قطاع الاتصالات والموصلات ومحطات الطاقة والكهرباء والغاز والبتروك والشبكة القومية للمعلومات وأنظمة البنوك والبورصة والأنظمة المصرفية

## المصادر

1. Clorinda Trujillo, The Limits of Cyberspace Deterrence, the Air War College, Air University, 2014, p. 45.
2. Martin C. Libicki, Cyber deterrence and Cyberwar, Santa Monica, CA: RAND, 2009, p. 7.
3. Tobias Metzger, Deterrence theory in the cyber-century, Research Division EU/Europe, 02, May 2015.
4. Jason Rivera, Achieving cyber deterrence and the ability of small states to hold large states at risk, Architectures in Cyberspace, Cycon 2015, NATO Cooperative Cyber Defence Centre Of Excellence, May 2015, p. 7.
5. Clorinda Trujillo, The Limits of Cyberspace Deterrence, the Air War College, Air University, 2014, p. 45.
6. انظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة الثانية، الفقرة الرابعة.
7. هو دليل استرشادي للدول غير ملزم للأطراف، أعدته لجنة بحلف شمال الأطلسي عام 2013.
8. دليل تالين حول القانون الدولي المنطبق على الحرب السيبرانية - من إعداد اللجنة الدولية للخبراء بدعوة من مركز التميز للدفاع السيبراني التعاوني التابع لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، مطابع جامعة كمبريدج، 2013، ص 45.



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل، إلى تقديم الرؤى والبدايات المختلفة بشأن القضايا والتحديات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء، ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحديات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدايات عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدل والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

#### البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسليح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحديات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجنحة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المركز المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالم، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صنع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.







## الردع: مفهوم استراتيجي في مواجهة تحديات معاصرة

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة  
للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية  
100 شارع المبرغني - مصر الجديدة - القاهرة  
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861







المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

[f](#) [v](#) [t](#) [@](#) /ecsstudies